





٢١٦١

ش ١٠

شرح الورقات لامام الحرمين ، تأليف ابن امام الكاملية ،

محمد بن محمد - ٨٧٤ هـ . كتب في القرن الحادي عشر الهجري

تقديرا

٣٦ ق ١٩ س ٥١٧ × ٥١٢ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، بآخرها فوائد .

٦٠٠٧

الأعلام ٢٧٨:٧ الأزهرية ٥٢:١

١- أصول الفقه الاسلامي أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ

١٨ / ١٣ / ١١

١٢ / ٧ / ٤١

٨٨

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النخطوط

الرقم:	٦٠٧ - ف ١٢١٨
العنوان:	شرح الورقات لأبيهم كرمهم
المؤلف:	أبوهم كرمهم الكاشي محمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الحدود على حسب
اسم:	
عدد الأوراق:	٢٦ - ١٧٥ - ١٢٤
ملاحظات:	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وبه الإعانة؟
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
جيب الله ليد القاسم محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد فهذا تعلق على الورقات المنسوبة لشيخ الإسلام
الشيخ الرباني عبد الملك إمام الحرمين رضي الله عنه وارضاه
ونفعني بركاته سألني بعض العلماء العاملين في وضعه عليها
فلم يمكنني مخالفته فوضعت مستعينا بالله تعالى مع قلة البضاعة
مختصا له مما وقفت عليه من شروحه وغير ذلك جعله الله
خالصا لوجهه الكريم ونفع به وهو حسي ونعم الوكيل
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ افتتح المصنف رحمه الله هذا
التصنيف بالبسملة لأنها من أبلغ الثناء وحمد الفضلاء
ولهذا الكافي إمام البخاري في أول صحيحه وفي جامع
الخطيب مرفوعا كل امرئ بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
اقطع وفي رواية لا أحد لا يفتح بذكر الله فهو ابتداء واقطع ولا
ينبغي ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه وأصحاب السنن من
حدث أنه هرة رضي الله عنه كل امرئ بال لا يبدأ فيه بسم الله
فهو اقطع وفي رواية لا يرد داود وغيره كل خطبة ليس فيها
شهادة فهي كاليده الجذمال لأن معناه الافتتاح بما يدل على المقصود

من حمد الله تعالى والثناء عليه لا ان لفظ الحمد والتشديد متعارفين
لأن القدر الذي تجمع الامور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بالبسملة
ويؤيد ان كل شيء نزل من القرآن اقربا بسم ربك والله أعلم على
المعبود نحو قوله **هذه ورقات** إشارة إلى ثقلها تسهيلات
على الطلب وتنشيطا لحفظها فان الورقات جمع ورقة ومو جمع
قوله لأنه جمع سلامه والامارة هذه محتمل أن يكون محاضرات
الخارج أو محاضرات الذهن **تشتمل** هذه الورقات على معرفة
أصول مواصول الفقه حجمها قليل ونفعها عظيم ينتفع بها المبتدئ
وغرم **وذلك** أي لفظ اصول الفقه **مؤلف من جزئين مفردين**
أحدهما الاصول والثاني الفقه والتأليف قيل هو التركيب وقيل
التأليف مثل قولك زيد قائم والتركيب مثل بطلبك وقيل التأليف
أخصا فهو تركيب وزيادة وهي وقوع الالف بين الجزئين واللفظ
له اطلاقان منها ما يقابل المركب وهو المراد هنا وفيه إشارة
إلى ان التأليف قد يحصل من جزئين مركبين وأعلم ان كل علم موضوع
ومسائل فموضوعه هو ما يبحث في ذلك العلم عن الاجوال
العارضة له أعني لذاتية ومسائله هي تلك الاجوال فموضوع
اصول الفقه عند الجمهور هو الأدلة السمعية لما أنه يبحث
عن اجوالها من حيث اثبات الاحكام لها بطريق الاجتهاد
بما التزم عند المعارض وبهذا الاعتبار كانت اجزأوه مباحث

اول

الادلة والاجتهاد والترجيح **قريب** لا يمكن الخوض في
 علم من العلوم الا بعد تصور ذلك العلم والتصور مستفاد من
 التعريفات فلذلك قدم المصنف تعريف اصول الفقه على الكلام
 في مباحثه واصول الفقه كما تقدم لفظ مركب من مضاف
 ومضاف اليه فنقل عن معناه الاضافي وهو الادلة المنسوبة
 الى الفقه وجعل لقبه اى علما على الفن الخاص من غير نظر للاجزاء
 ومعرفة المركب متوقفة على معرفة مفرداته من حيث يصح تركبها
 فلذا عرف الاصل فقط ثم الفقه فقط قبل تعريف اصول الفقه
 حيث قال **فالاصل** يعنى في اللغة **ما بنى عليه غيره** فالاصل
 الجدار اساسه الذى بنى عليه واصل الشجرة طرفها الثابت في
 الارض الذى بنى عليه بناء و فروعهما و الاصل في الاصطلاح
 يقال للدليل وللرجحان وللقاعدة المستمرة وللصورة المقيس
 عليها وهذه الاربعة تناسب المعنى اللغوي فان المرجوح
 كالمجاز مثاله نوع ابتناء على الراجح كالحقيقة وكذا الطارىء
 بالقياس الى المستصحب والدلول الى الدليل وفرع القاعدة
 مبنى عليها **والفرع** الذى هو مقابل للاصل **ما بنى على غيره**
 كفروع الفقه لاصوله ولعل مراده بذلك التنبيه على ابتناء الفقه
 على الاصل وان الجزء الاول مبنى عليه والجزء الثانى مبنى
 فليس ذكر الفرع استطراد **والفقه** لغة الفهم واصطلاحا

والاصول
 وهذه الاربعة

معرفة الاحكام الشرعية **التي طرقتها الاجتهاد** فالمرقة
 جنس والمراد بها الاعتقاد الجازم المطابق لموجب والاجكام جمع
 حكم وهو نسبة احكام الى اخر على سبيل الاحجاب او السلب فاخرج
 العلم بالذوات والصفات والافعال **فان قلت** الاحكام
 بعض الكلام والكلام صفة فالجواب كما قال البيضاوى في المصباح
 ان الحكم ليس هو الكلام ووجه بل الكلام المتعلق باحد التعليلات
 وهذا المجموع لا يكون صفة حقيقة انتهى والمراد بالشرعية الماخوذة
 من الشريعة المبعوث به النبي صلى الله عليه وسلم فخرج اكمل العقلي
 كقولنا النفي والاثبات لا اجتماعان ولا يرتفعان ثم لما كانت
 الاحكام الشرعية تنقسم الى ما طرقة الاجتهاد الذى هو بذل
 الوسع في بلوغ الغرض المقصود من العلم ليحصل له كقولنا اليه
 فرض في الوضوء والفاخرة فرض في الصلاة والزكاة لا تجب في
 التحلى المباح والقليل المشغل توجب القصاص لا غير ذلك من مسائل
 الخلاف ولا ما طرقة القطع لا الاجتهاد كالعلم بان الله واحد
 موجود وان الصلاة خمس واجبة وغير ذلك مما يقطع بها ويستدل
 في معرفتها الخاص والعام ولا يسمى فقها فلذلك قيد الاحكام الشرعية
 بالاجتهاد **فان قلت** الفقه بهذا التعريف لا يتناول الاجتهاد
 علم المجتهدين فمقتضاه انه لو وقف على الفقهاء يختص به المجتهدين
 وليس كذلك فالجواب ان هذا اصطلاح خاص فلا يلتفت

الاصول

اليه في الالفاظ فان المرجع اليها الى اللغة والعرف العام ولهذا
اشار المتولي بقوله انه يرجع فيه الى العادة والاكث واللام في
الاحكام يجوز ان تكون للنفس ولا يدخل المقلد لان المراد معرفة
الاحكام ما يقابل الظن فيجب على المجتهد اجتزاء بوجوب مادلت
الامارة على وجوبه وحرمة مادلت على حرمة وهكذا المجتهد
هو الذي يقضي به ظنه الحاصل من الامانة في العلم بالاحكام
فهذا المعنى بخلاف المقلد فان ظنه لا يصير وسيلة الى العلم ويجوز
ان تكون للاستغراق والاخرج بعض المجتهد من اذا لم يحط بالكل
اذ المراد بالعلم بالجميع التمتي له وهو ان يكون عند ما يكفيه في
الاستعلام بالجميع من الماخذ والاسباب والشروط فارجع اليه
وتحكم وتعتبر المصنف في تعريف الفقه بالمعرفة وقوله فيما
يجي العلم معرفة كانه حاول به التنبيه على ان المراد بالمعرفة والعلم
واحد لا كما اصطاح عليه البعض من المتفرقة بينهما **فان**
الجوهري علمت الشيء علمه علم اعرفته قال شيخ الاسلام ابو زرعة العرقي
في نكته على منهاج الاصول وقد وقع اطلاق المعرفة على الله تعالى في
كلام النبي صلى الله عليه وسلم واقوال الصحابة رضي الله عنهم واهل
اللغة في شرح المواضع ان علمه تعالى لا يسمى معرفة اجماعا لا اصطلاحا
ولا لغة واحكام الشرعي هو خطاب الله تعالى اعني كلامه المتعلق
بفعل المكلف اعني البائع العاقل من حيث انه مكلف اعني انه ملزم

نما فيه كلفة **والاحكام سبعة** على ما اختاره في هذا الكتاب
لان الحكم ان يتعلق بالمعاملات فاما بالصحة او البطلان وان
تعلق بغير المعاملات فهو اما طلب او اذن في الفعل والترك
على السوا او غيرها وهو الصحة والفساد والطلب اما طلب
فعل او ترك وكل منهما اما جازم او غير جازم فطلب الفعل الجازم
الا محاب وطلب الفعل الغير الجازم المندب وطلب الترك
الجازم التحريم وطلب الترك الغير الجازم الكراهة وزاد
جماعة من المتأخرين منهم المصنف في النهاية خلاف الاول
فقالوا ان كان طلب الترك الغير الجازم ينهي مخصوص كحدث
الصحيحين اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
ركعتين فكراهة او بغير مخصوص وهو النبي من ترك المندوبات
المستفاد من اوامرها بخلاف الاول واما المتقدمون فيطلقون
المكروه على ذلك النهي المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون
في الاول مكروه كراهة شديدة والاذن في الفعل والترك على
السوا اباحة وعلم مما قرره ان جعل المصنف الاحكام **سبعة**
الواجب المندوب والمباح والمحظور يعني الحرام **والكراهة**
والصحيح والفساد فانه يجوز ان يترك ما هو متعلق
بالاحكام لا الاحكام انفسها فان الفعل الذي يتعلق به الوجوب
هو الواجب الى الحق وانما لم يتعرض للمرخصة والعزيمة لانهما

مندرجان فما ذكره وذلك لان الحكم الشرعي ان تغیر من صعوبة على
المكلف الى السهولة كان فالتغير من الحرمة الى الاباحة لعذر مع
قيام السبب للحكم الاصل المتخلف عنه للعذر فالحكم المتغير اليه
السهل المذكور يسمى رخصة واجبا كان كاكل الميتة للمضطر او مندوبا
كالقصر للمسافر سفر اياما يبالغ ثلثه اياما ومباحا كالسلم او
خلاف الاول كلفطو المسافر الذي لا يجهل الصوم وان لم يتغير
الحكم كما ذكرنا فغيره بعضهم خص الغزاة بالواجب وبعضهم
عممها للاحكام الخمسة **فالواجب** من حيث وصفه بالوجوب
هو ما **يثاب على فعله ويعاقب على تركه** فنقوله ما اى فعل
وقوله يثاب على فعله اخرج به الحرام والمكروه والمباح وقوله
يعاقب على تركه اخرج به المندوب ويكفي في صدق العقاب
وجوده لو اجد من العصاة مع العفو عن غيرهم فلا يخرج من
تعريف المصنف الواجب المعفو عنه او يريد بالعقاب ترتيب
العقاب على تركه فلا شافى العفو وهذا تعريف رسمي فيصح بلانهم
وما قيل ان هذا الحد غير مانع لدخوله نحو الاذات اذا اتفق اهل
بلد على تركه فانهم يقاتلون وكذا من واظب على تركه التوافل فانه
ترد شهادته فضعف لان القتال على الاذان انما هو على تقدير
كونه فرض كفائة وان سلمنا انه يقاتل ولو قلنا انه سنة فالقتال
انما هو على ما دل عليه الترك من الاستهانة بالدين كذا قيل ولا نسلم

تعميم
للعقوبات
على كل حال

ان رد الشهادة عقاب وانما هو عدم اهليه رتبة شرعية والوجوب
لغة السقوط ولما كان الساقط يلزم مكانه سمي باللازم الذي لا
خلاص منه واجبا ويزاد في الواجب الفرض **والمندوب**
فعل متعلق به الذنب وهو لغة المدعوا له فيسمى الفعل بذلك
لدعا الشارع اليه واصله المندوب اليه ثم توسع تحذف
حرف الجوف استكن الضمير اصطلاحا **ما يثاب على فعله ولا**
يعاقب على تركه فنقوله يثاب على فعله اخرج الحرام والمكروه
والمباح وقوله لا يعاقب على تركه اخرج الواجب ويسمى
المندوب سنة ونافلة ومسحبا وطوعا ومروغا فانه الفاظ
متبادلة وخالف في ذلك القاضي حسن والغوى والخوارزمي
فقالوا السنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب
ما فعله مرة او مرتين والتطوع ما ينشئه الانسان باختياره
من الايراد ولم يتعرضوا للمندوب لشموله للاقسام الثلاثة
كما هو الظاهر **والمباح** لغة الموسع فيه واصطلاحا **ما لا يثاب**
على فعله وتركه ولا يعاقب على تركه وفعله فلا يتعلق
بكل من فعل وتركه ثواب ولا عقاب ويسمى المباح جائزا وحلالا
وطلقا **والمحظور** اي الممنوع منه شرعا **ما يثاب على تركه**
امثالا **ويعاقب على فعله** ويكفي في صدق العقاب وجه
لواحد من العصاة مع المعفو عن غيرهم او يريد ترتيب العقاب على

فعله فلا ينافي العفو فخرج بقوله ما يثاب على تركه الواجب والمندوب
 والمباح وبقوله يعاقب على تركه المكروه **والكره ما يثاب**
على تركه امثالا ولا يعاقب على فعله فخرج بقوله ما يثاب
 على تركه الواجب والمندوب والمباح بقوله ولا يعاقب على فعله
 الحرام **والصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتد به** وذلك
 بان يستجمع ما يعتد به شرعا عقد اكان كالبيع والنكاح او عبادة
 كالصلاة تقول نفذ السهم اذا بلغ المقصود من الرمي وهنا
 كذلك فاذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع اذا افاد الملك
 والنكاح اذا افاد حل الرطب والخلع اذا افاد بينونة الزوجة
 قيل له صحيح ومعتد به وكذا الصلاة والاعتداد والنفوذ
 معناها واحد لكن العبادة في الاصطلاح تتصف بالاعتداد لا
 بالنفوذ فلذا اجمع بينهما **والباطل ما لا يتعلق به النفوذ**
ولا يعتد به فهو مقابل للصحيح تقول بطل الشيء ذهب فالباطل
 لما لم يقصد المقصود جعل كالهالك واورد على الحد الخلع والكناه
 الفاسدان فانهما فاذا ان معتد بهما حصول البينة والعتق مع
 انهما غير صحيحين وقد حجب عنه بان المراد بالاعتداد الاعتداد
 من كل وجه وهذا معتد بهما من بعض الوجوه واعلم ان
 الفاسد له اطلاقان احدهما لا يترتب اثره عليه وهو مرادف
 للباطل وهما تقابلان الصحيح الثاني ما لا يترتب اثره عليه

فعله

حفظ

بعض الوجوه وهو لا يرادف الباطل وان كان مقابلا للصحيح
والفقه في الاصطلاح اخص من العلم لان الفقه في العرف
 انما يقال لمعرفة الاحكام الشرعية كما مر والعلم يقال لما هو اعم
 من ذلك لصدق العلم بالنحو وغيره فالفقه نوع من العلم فكل فقه
 علم وليس كل علم فقهيا وكل فقيه عالم وليس كل عالم فقيها
والعلم معرفة المعلوم على ما هو به في الواقع كادراك الانسان
 بانه حيوان ناطق والفرس بانه حيوان صاهل والحيوان بانه
 جسم نام متحرك بالارادة والمراد بالمعرفة الادراك اي وصول
 النفس الى المعنى تمامه من شبيه او غيرها والمراد بالمعلوم ما من
 شأنه ان يعلم فيعلم فيعلم المحسوس المعقول والموجود المعدوم
والجهل تصور الشيء اي ادراكه **على خلاف ما هو به** في
 الواقع كادراك المعتزلة عدم روية الله تعالى في الآخرة مع انه
 تعالى يرى في الآخرة من غير جهة وكيف قيل والجمل قسمان
 مركب وهو ما ذكره وسمى مركبا لانه من جزئين احدهما عدم العلم
 والاخر اعتقاد غير مطابق الثاني البسيط وهو عدم العلم بالشيء الذي من شأنه ان يفقه
 كعدم علمنا بما تحت الارض وما في بطون البحار من الحيوانات
 وسمى بسيطا لانه لا تركيب فيه وانما هو شيء واحد فاحتمل ان يكون
 المصنف اقتصر على احدهما ليقصد مع الآخر عند جهل لكنه لم
 يميزه او ان الجهل عند مختص بما عرفه وما احسن قوله في

كما
 الذي من شأنه ان يفقه
 والجهل انما هو الجهل
 العلم بالشيء

اصطلاح

تعريف العلم معرفة وفي تعريف الجمل تصور اذا الجمل ليس بمعرفة
وانما هو حصول شيء في الذهن والخطا انما هو في حكم العقل مثلاً
اذا راي شجراً من بعيد وهو فرس وحصل منه في ذهنه صورة
انسان فتلك الصورة صورة انسان وادراك له والخطا انما هو
في الحكم بان هذه الصورة للشبح المذرى فالصورة التصورية
مطابقة لذوى الصور سواء كانت موجودة او معدومة وعدم
المطابقة في احكام العقل للمقارنة لها **والعلم الضرورى**
ما لم يقع عن نظر واستدلال كالعلم بالواقع
ياحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي حاسية
السمع والبصر والذوق والشم فانه تحصل
تجربة الاحساس بها حصول الصوت في الاذن كفى في
الادراك وفتح الحدة لرؤية ما يمكن ابصاره وملاقة البشر
للملوس وتنشق الهوى المتزوج براحة المشموم وملاقة
المذوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان وسمى ضروريا لانه
يضطر اليه بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه الى نظر
واستدلال كما عرفت وقوله كالعلم الواقع ياحدى الحواس
الخمس فيه اشارة الى ان ما يدرك بها يسمى علما وهو مذهب
الشيخ لا الحسن الاشعري وقال الجمهور الاحساس غير العلم
لانا اذا علمنا شيئا تاما اثر راينا وجدا بين الحالتين فضرورة

واجاب الشيخ عنه بان هذا لا يمنع كونه نوعا من العلم فخالفا لسيا
النواعه وبقي من العلم الضرورى ما يدرك بيديها العقل كالعلم
بان الكل اعظم من الجزء والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان
وغر ذلك وانما مثل المصنف بالحواشي لانه محل الخلاف كما عرفت
واما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال
كالعلم بان لعالم وهو ما سوى الله تعالى من جواهر واعراض
حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغير
فينتقل من تغير الى حدوثه وانما انقسم العلم الى ضرورى
ومكتسب لانه لو كان الكل ضروريا لما احتجنا الى تحصيله ولو
كان كسبيا لدار وتسلسل وعلم الله تعالى لا يقال فيه انه ضرورى
ولا مكتسب والعلم ينقسم الى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد
فتصور وان تعلق بشبه فتصدق **والنظر هو الفكر في حال**
المنظور فيه ليودى الى المطلوب من علم او ظن والفكر حركة
النفس في المعقولات مبتدئة من المطلوب مستعينة للمعاني
الحاضرة عنده طالبه مباديه الموده اليه الى ان تجدد وترتها
وترجع منها الى المطلوب فان حركتها في المحسوسات تسمى
تخيلا واما انتقال النفس لغير طالب علم او ظن كما ذكر حديث
النفس فلا يسمى نظرا او شمل التعريف النظر الصحيح القطعي
والظن والفاقد **والاستدلال** استغناء وهو

طلب الدليل ليؤدي الى المطلوب فودي لنظر والاستدلال
واحد فجمع المصنف بينهما في الاثبات والنفي تاكيد او جعل النظر اعم
من الاستدلال فان الفكر في حال المنظور قد يكون من جهة ما يصلح
به وحكم الله بامرهما وذلك هو الاستدلال فان المقصود
دليل يفيد ذلك الحكم المطلوب مثاله الوضوء عبادة وكل
عبادة محتاجة الى النية فالوضوء محتاج الى النية وقد يكون النظر
في حال المنظور من جهة اخرى كالفكر في تصور حقيقته
والدليل لغة هو المرشد الى المطلوب لانه علامة عليه
والمرشد له معنيان احدهما لما يرشد به والثاني
الذاكر له وكذا يطلق الدليل لغة على ما به الارشاد نقول الدليل
على الصانع هو الصانع لانه انما يصيب لما فيه دلالة وارشاد اليه
او العالم بكره الام لانه الذاكر لذلك او العالم بفتحها لانه
الذي به الارشاد والدليل في اصطلاح الاصوليين ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري **والظن يجوز امر من**
احد ما اظهر من الاخر عند المجوز والشك يجوز امر من الاخر
لا حد ما على الاخر عند المجوز فالتردد في نزول المطر ونفيه
على السواشك والتردد مع رجحان الثبوت او الانتفاظ واعلم
ان الظن حقيقته هو الظرف الراجح ولكن يجوز لازمه فكون
المصنف عرفه باللازم فكون رسميا فلا يكون مدخولا ويطلق

الظن

الظن في اللغة على يقين ويطلق الشك بمعنى الظن والاعتقاد
هو التصديق الجازم القابل للتغير **واصول الفقه طرقه** اي
طرق الفقه المقضية لله **على سبل الاجمال وكيفية الاستدلال**
بها كمطلق الامر والنهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والقيام
والاجماع والاستصحاب من حيث كون الامر للوجوب والنهي
للتحريم وفعله النبي صلى الله عليه وسلم حجة وكذلك الباقي وغيره
ذلك من كيفية الاستدلال بها وذلك كتقديم الخاص على العام
والنظر في التعارض والكلام في كيفية الاستدلال تجري الى حال
بيان المجتهد والمقلد كما سيجي ان شاء الله تعالى اما طريقه على
سبيل التفصيل كالاستدلال بقوله تعالى اقيموا الصلاة وصلاة
صلى الله عليه وسلم في الكعبة ونحو ذلك فليست اصول الفقه
وان ذكر بعضها في كتبه لاجل التيسيل والمراد بالطرق الادلة التي
بها يتوصل اليها اثبات الاحكام كما عرفت وبعضهم جعل اصل الفقه
معرفة الطرق ولما من معنى اصول الفقه من حيث الاضافه
ثم من حيثية العمليه اخذ في عداد ابوابه **وابواب اصول**
الفقه اقسام الكلام والامر والنهي والعام والخاص ومنه
المطلق والمقيد والمجمل والمبين والظاهر والمؤول والافعال
والناسخ والمنسوخ والاجماع والاخبار والقياس والحض
والاباحه وترتيب الادلة وصفة المقبي والمستقي واحكام

المجتهدين فاما اقسام الكلام فاقول ما يتركب منه الكلام **اسما**
نحو الله واحد واسم وفعل نحو طاب القوم **او نعل وحرف**
 نحو لم يفعل وما قام اثبت بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع
 الى زيد مثالا في قولك هل قام زيد فتقول لم يتم لعدم ظهور
 والا كذا على النكار وان الجملة ليست مركبة من الحرف والفعل
 وانما هي من الفعل والضمير فان التقدير لم يتم هو لا نه وان لم يمتطو
 به فهو في قوة اللفظ المسبوع **الا ترى انها مستحضرة عند النطق**
 بما لا يسها من الفعال استحضارا لا تخفا معه ولا لبس **او اسم**
وجوف نحو يا زيد وقال اكمل الخاة انما كان يا زيد كلاما لان
 تقديره ادعوا او انادى زيد فالجملة مركبة من فعل واسم ومقتضى
 المصنف بيان اقسام الجمل ومعرفة المفرد من المركب **والكلام**
ينقسم الى امر ونهي نحو لا تعص **وخبير** نحو الله معي
واستخبار نحو هل استقيمت لان الكلام اما ان يفيد الطلب
 بالوضع او لا والذي يفيد بالوضع اما ان يكون المطلوب به الفعل
 او الترك او الامام **والاول الامر** والثاني النهي **والثالث**
 الاستفهام وهو الاستخبار والذي لا يفيد الطلب بالوضع
 اما الايدى على طلب اصلا كقولك غفر الله لي ولا يعذبني
 الله او يدل على طلب كقولك لا بالوضع بل باللازم نحو انا طالب
 منك رويتك فاما احتمال الصدق والكذب خبر وما لم يحتمل

تنبيه والمراد بالتنبيه سائر انواع الجمل من التثنية وهو اظهار
 محبة الشيء ممكنا كان او محالا والتدجي وهو اظهار ارادة
 الممكن او كراهته والعرض نحو لا تنزل عندنا فتصيب خبرا والقسم
 نحو والله لا غرور قريشا والنداء والتعجب والربيع **او**
 هذا القسم الاخير اشار في بعض النسخ بقوله **وينقسم الى**
من وعرض وقسم ومن وجد اخر ينقسم الكلام الى حقيقة
ومجاز فالحقيقة فعيلة ماخوذة من الحق بمعنى الثابت ان كان
 بمعنى الفاعل وبمعنى المثلث ان كان بمعنى المفعول والتاء الدالة
 على الفاعل المشتق من الحق لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية
 وعرفها المصنف بقوله **فالحقيقة ما بقي** في الاستعمال من الاشياء
على موضوع وقيل ما استقام فيما اصطلح عليه من المخاطبة
 وان لم يبق على موضوعه كالصلاة في الهيئة المخصوصة فانه لم
 يبق على موضوعه اللغوي الذي هو الدعا بخير وكذلك الداء
 لذوات الاربع فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على
 وجه الارض وافهم كلام المصنف على التعريف الاول ان
 كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوي الى معنى اخر فليس بحقيقة
 سوا كان الناقل الشرع او العرف او الواضع الاول وقوله فيما
 اصطلح عليه من المخاطبة يدخل الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية
 العامة والخاصة حتى المشترك واعلم ان الواضع جعل اللفظ

ينقسم
 حقيقة
 مجاز

دليلا على المعنى كسمية الولد محمدا والاستعمال اطلاق اللفظ
 واردة المعنى **والمجاز** عما اختارة من التعريف الاول
 للحقيقة هو **ما يجوز** اي ما تعدى به المجوز عن موضوعه
 وعلى التعريف الثاني للحقيقة يكون المجاز ما استعمل في غير ما اطلق
 عليه من الخطاب وهو واضح مما تقدم فلذا لم يذكره والمجاز مشتق
 من الجواز من كان في آخر فكان اللفظ الذي له حقيقة ومجاز
 تعدى من الحقيقة الى المجاز واصله مجوز على وزن مفعول لانه من
 جاز تجوز فقلت الواو والفا فصار مجازا **والحقيقة اما القوية**
 وهي التي وضعها واضع اللغة كالاسد للجوان المفترس **واما**
شعرية وهي التي نقلت من معناه اللغوي لا غير بحيث **هو** الاول
 وهي اما ان لا تكون من قوم مخصوصين او تكون فالاولى تسمى العرفه
 العامة وغالب العرفه عند الاطلاق عليها كالعادة لذوات
 الاربع بعد ان كانت في اللغة لكل ما يدب على الارض كما هي مشتقة
 من الدبيب فخصها العرف ببعضها والثانية وهي التي من قوم
 مخصوصين وتسمى العرفه الخاصة كالقلب والنفس للفقهاء وكالكبي
 والعرض للتكلم والرفع والنصب والجبر للخفا فان لكل واحد منها
 معنى خاصا في اللغة ونقله اهل العرف الخاص لا معنى مصطلح
 عندهم **والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل**
او استعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى ليس كمثله

ومنها الثاني كاصار للعبادة
 المخصوصة والصوم للصالح
 المخصوص والحق للصدق
 والوجه مخصوص **واما**
 لا فقه وهي التي لا

شيء اي موجود لان الشيء مرادف له عندنا ويلزم نفى ما عداه بالظن
 الاولى والمراد ليس مثله شيء والا يلزم اثبات المثل وهو محال
 ففقه زيادة الكاف حيث اطلق مثل مثله واريد مثله فهو لم
 يبق على موضوعه لانه نقل على معنى مثل المثل الى معنى المثل فكون
 مجازا والتحقيق ان الكاف ليست زائدة ولا يلزم محذور ويصير
 المعنى من كان على صفة المثل وشبهه فهو معنى فينقل المثل وحينئذ
 يكون الكلام لنفي التشبيه والتشريك من غير تناقض وقد اوضحته
 في شرح المنهاج والمختصر **والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى**
واييل القرية والمراد اهل القرية ففقه نقصان اي اطلق واسئل
 القرية واريد سوال اهلها من باب اطلاق المحل على الحال فلا يكون
 فيه نقصان **والمجاز بالنقل كالغياط فيما يخرج من الانسان**
 نقل عن حقيقة وهو المكان المظلم من الارض لا الفضلة التي
 تقع في المكان المظلم من الارض حيث لا يتبادر منه عرفا الى
 الخارج **والمجاز بالاستعارة** وهي ما كانت علاقة تشبيه معناه
 بما وضع له **كقوله تعالى جدا اريد ان ينقض** اي يسقط فالارادة
 الحقيقية غير مرادة لا متناع كون الجدار مرادف الارادة تكون
 لانه شعور فوجب الصرف الى المجاز وموهنا استعارة لانه
 شبه اشرافه على السقوط بارادة السقوط المخصوصة بالحي دون
 الجدار **والامر المستدعي** اي طلب الفعل بالقول ممن هو

فيكون استعمال اللفظ
 فيكون مجازا وقد يقال
 ان المراد بالقرية

دونه على سبيل الوجوب أي الحكم فقوله الفعل اخرج انتهى فانه
 طلب للترك وقوله بالقول اخرج الطلب من المساوي فيسمى التماسا
 وطلب الادنا من الاحتمال فيسمى دعاء كقولك اللهم اغفر لي وقوله
 على سبيل الوجوب اخرج ما لم يكن على سبيل الوجوب يعني الحكم
 بان جوز الترك فانه ليس بامر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون
 المندوب على هذا ليس بامور به وبه قال ابو بكر الرازي والكوفي
 وبعض الفقهاء لكن المحققون ومنهم القاضي ابوبكر الباقلاني على
 ان المندوب مأمور به لانه طاعة اجماعا والطاعة فعل المأمور به
قال الشيخ سعد الدين اغايم هذا الدليل على راي من يجعل
 الامر للطلب الجازم او الراجح واما من تخضه بالجازم يعني كالمصنف
 فكيف يسلم ان كل طاعة فعل المأمور به بل الطاعة فعل المأمور به
 او المندوب اليه اعني ما تعلق به صيغة افعل للالجباب او الندب
واعلم ان مسمى الامر لفظ وهو صيغة افعل وصيغة افعل تيدل
 على الوجوب على الراجح فلفظ امر بمعناه القول الطالب
 سواء كان على سبيل الوجوب ام لا كما عرفت فيشمل الوجوب
 والندب وصيغة نحو صلي تدل على الوجوب وظاهر كلام
 المصنف انه لا يشترط في الامر الاستعلاء وهو ان يطلب على
 وجه الغلظة واظهار تعاطف وان اعتبر العلو وهو ان يكون
 الامر اعلما من المأمور في الواقع **وبه قال الامام الرازي**

بلاشارة والقراءة للمفسر لا يكون امر حقيق وهو مسمى به في روضة الخ

والامدى وابن الحاجب واشترطها ابن القشيري واختار
 البيضاوي عدم اشتراطها لقوله تعالى حكاية عن فرعون
 ماذا امرون فاطلق الامر على القول الطالب الصادر عن
 قوم فرعون بلا علوان فرعون كان اعلا رتبة منهم ولا رتبة
 لانه كان يدعى الهيتهم وصغته اي صفة الاستدعاء او
 الامر الدالة عليه افعل نحو اكرم وصلي واذكروا يحيى على الاطلاق
والجواب عن القرينة الصارفة له موضوعه **تحمل عليه** اي على
 الوجوب كما عرفت نحو اقم الصلاة الاما دل الدليل على المراد
 منه الندب او الاباحة فيحمل على الندب او الاباحة مثل الندب
 قوله تعالى فكاتبوهم ان علم فيهم خيرا ومثالا الاباحة قوله تعالى
 كلوا من الطيبات ويرد الامر لغيره لك كالشعر وغيره مما سيأتي
 ولا يقتضي الامر المطلق اي العاري عن التقيد بالمرة وبالتكرار
 او بالصفة او بالشرط التكرار على الصحيح بل اغايميد طلب لفعل
 المأمور به من غير اشعار بالمرة والمرة لكن المرة الواحدة لا
 بد منها في الانتقال فهي من ضروريات الايتان بالمأمور به **الاما**
دل الدليل على قصد التكرار فيحمل على التكرار كلاما بالصداه
 الخمس والامر بصوم رمضان والامر بالزكاة وقبل يقتضي التكرار
 فستوجب المأمور بالمطلوب ما يمكنه **ولا يقتضي الامر**
المطلق الفور ولا التراخي وقدما في الفور كالواجب المضيق

وقد باقى للتراخي كالحج **والامر بانحاد الفعل امرية وما لا يتم**
ذلك **الفعل الاب** سببا شرعيا كالصيغة بالنسبة للعتق او عقليا
كالنظر المحصل للعلم او عاديا كحز الرقة بالنسبة الى القتل الواجب
او شرط شرعا **فالامر بالصلاة امر بالطهارة المؤدية اليها**
فان الطهارة شرط شرعي للصلاة لا تنفع الصلاة الا بها او عقليا كترك
الاضداد للمأمورة او عاديا كفصل جزء من الرأس لفصل الوجه
واذا فصل يضم الفاعل البنا للمفعول يعنى اذا فعل المأمور ما امر به
بان لا يه على الوجه المطلوب شرعا **يخرج المأمور عن العمد**
اي عن عهدة الامر وصار ذلك الفعل مجزيا وسقط عنه ذلك
الامر **باب في بيان ما يتناول خطاب التكليف**
وما لا يتناول ومن المكلف الذي يدخل في الامر وما لا يدخل
فالذي يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون **باب** الباقون العاقلون
واما الساهي حال سهوه والصبي والمجنون فانهم غير مخاطبين
في الخطاب لا انتفاء التكليف عنهم اذ شرط التكليف فهم الخطاب
والمجنون والساهي غير فاهين له والصبي لم يرفع القلم عنه وكذا
الاخرون نعم يوم الساهي بعد ذهاب السهو عنه حال تكليفه نجبر
خلل السهو وقضاء ما فات من الصلاة وضمان ما اتلفه من المال ولا
خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولى الصبي والمجنون
مخاطب باداء ما وجب في ما لها منه الزكاة وضمان المتلف كما

مخاطب صاحب البنية بضمان ما اتلفه حيث فرط في حفظها التتر
فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته
وصومه المثاب عليهما ليس لانه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادا
فلا يتركها بعد بلوغه **واعلم** انه لا يشترط في التكليف ما لفعل
حصول الشرط الشرعي لصحة ذلك الفعل كالامان للطاعات
والطهارة للصلاة بل تجوز التكليف بالفعل وان لم تحصل
شرطه شرعيا الاصح والله اشر المصنف بقوله **والكفار**
مخاطبون بفروع الشريعة يعنى مع انتفاء شرطها وهو الايمان
حتى يعذبون بترك الفروع كما يعذبون بترك الايمان واليه اشار
بقوله **وما لا يصح الاب وهو الايمان** والعلماء يفرضون المسائل
الكلمية في بعض الصور الجزئية تقر بها اللغز وتسهل للمناظرة
لانه اذا ثبت فيه ثبت في الجميع لعدم القابل للفصل لا اتحاد
الماخذ اما تكليف الكفار بالفروع فلا نعم لو لم يكونوا مكلفين
فالمأ او عدم الله سبحانه عما تركها لكن الامانات الموعدة على ترك
الفروع كثير كقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا انك من المرسلين
ولم نك نطعم المسكين وقوله تعالى قول للمشركين الذين لا يؤتون
الزكاة وقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما وموعده للعقلا
فصرح بتعذيبهم بترك الزكاة والصلاة وامثال الكافر حال
كفره ممكن في نفسه ما ز يسلم ويصلي ويفعل ما امر به وليس مأمورا

بإيقاع الفعل حال كثر لعدم صحتهما منه لتوقفها على الشئ المتوقفة
على السلام ولا يؤخذون بها بعد السلام ترغيبا منه وتخفيفا
عنه ولكنه تعذب على ترك الأفعال وقيل ليسوا مكلفين بالفروع وقيل
كلفوا بالنواهي دون الأوامر **والأمر** بالشئ نهي عن ضده على الأصح وليس
الكلام في هذا المفهوم من لتغايرها لاختلاف الإضافة فإن الأمر مضى
إلى الشئ والنهي لا ضده ولا في اللفظ لأن صيغة الأمر فعل وصيغة النهي
لا تفعل بل الكلام في الأمر الجزى المعنى إذا أمر به فذلك الأمر نهي عن الشئ
المعنى المضاد له فإذا قال له تحرك فهو في المعنى مثابه قوله لا تسكن
وليس المراد أن الأمر نفس النهي بل المعنى أنهما حصلا بنفس واحد كما
في قولهم الأمر بالشئ أمر بمقدمة أي جعلها وأمر بحصول
كل منهما بأمر واحد وتحققه أو السيد إذا قال لعبد متلا فقرأ هذا
الأمر يدل على طلب القيام والمنع من ترك القيام بالمطابقة وفي
كل واحد منهما بالتعني وعلى الإضداد الوجودية للقيام كالقعود
والاضطجاع بالالتزام **والنهي عن الشئ أمر بضده** كقوله لا
تحرك فإنه أمر بالسكون كما عرفت وليس الأمر ههنا عرضا ولا
النهي أمر بالضد وهو أي النهي **استند** أي طلب **الترك بالقول**
من هود وبنه على سبيل الوجوب أي بناء على أن التذنب
ليس بأمر كما هو رأي مرجوح وقوله الترك أخرج الفعل وقوله
بالقول أخرج الطلب بالإشارة ونحوها كما تقدم في الأمر وما

هناك ما تاتي هنا ما مناسبه منه **ويدل** النهي المطلق شرعا **على فساد النهي عنه**
النهي عنه في العبادات سواء نهي عنها لعيوبها كصلاة الخائض وضومها
أو لأنها لازمة لها كصوم يوم النحر للأعراض به عن ضياعه الله تعالى
وكا أصلا في الأوقات المكروهة وإن قلنا الكراهة للتعزية أو استحباب
كون الشئ الواحد مأمورا به ومنهيا عنه لأن الذي بالفعل النهي عنه
لا يكون أيا بالمأمور به لأن النهي يطلب التزل والأمر يطلب
الفعل وكون العبادات لها جهتان أن كانا متقاربين فهما شيان
مقتربان فليس مما نحن فيه أو متلا زمانا فالحذور باق ويدل النهي
شرعا على فساد النهي عنه في المعاملات أن رجوع النهي إلى نفس العقد
كحدث مسلم في النهي عن بيع الحصاه وهو جعل الإصالة بالحصاه
بيعا قايما مقام الصفة وهو أحد التاويلات في الحديث أو رجوع
النهي إلى أمر داخل في العقد كالنهي عن بيع الملاحج كما رواه البزار
في مسنده وهو بيع ما في بطون الإهمات فالنهي راجع إلى نفس البيع
والمبيع ركن من أركان العقد والركن داخل الماهية أو رجوع النهي إلى
أمر خارج لازم كالنهي عن بيع درهم بدرهمين مثاله على الزيادة
اللازمة بالشرط فإن كان مطلقا النهي بالشئ يحتاج عن النهي عنه
غير لازم كالوضوء بماء مغصوب لا تلازم ما لا الغير الحاصل بغيره
وكا لبيع وقت ند البعثة لتفويتها الحاصل بغير البيع وكا لصلاة في
المكان المكروه أو المغصوب كما مر لم يفد الفساد عند الأكثرين

لان المنى عنه في الحقيقة ذلك الخارج وظاهر كلام المصنف ان المنى
 يقتضي الفساد مطلقا وبه قال الامام احمد رضي الله عنه **وتد صيغة**
الامر والمراد به اي بالامر وفي بعض النسخ **اي بالصيغة** **الاول**
 كما سبق والعلاقة هي الاذن وهي متشابهة معنوية **او التهديد** كقوله
 تعالى اعلموا ما شئتم فانه فهم بالقرينة انها صيغة مذكورة في
 معرض التهديد او التسوية بن السنين مثل قوله تعالى اصبر والاولا نصيب
 سواء عليكم وعلاقة هي المضادة لان التسوية بن الفعل والتول
 مضادة لوجوب الفعل **او التكوين** وهو الاجاد مثل قوله تعالى
 كن فيكون والعلاقة فيه هي المشابهة المعنوية وهي الختم في وقوعه
 وترد ايضا صيغة الامر والمراد بها الامتنان والاكرام والتعظيم
 والارشاد والدعاء والتمني والاحتقار والخبر والتفويض والتعجب
 والتكذيب والشورى والاعتبار وقد اوضح ذلك كلامه في
 شرح المنهاج وغيره ولم يذكر المصنف هنا ورود الامر للندب
 اكتفا بما تقدم من الاشارة اليه ولا تكرار في كلامه لانه هناك ذكره
 على سبيل الاستثناء وهنا بنى على محله بحكم والله اعلم **واما العام**
فان شئنا اي فاكثرتنا اول كل ما يمكن الارتفاع اليه
 من الاعداد والعلم ما اخذ من قول **عممت** **يد او غير**
بالعطا اي شملت به **وعمت** **جميع الناس** **بالعطا** اي شملت به
 وفي العام شموله فقوله فصاعدا اخرج اسما الاعداد مثل الثلاثة

انظر في شرح
 الحليم

او المشرقة فالحاشا لاول اكثر من شئ ولا غارة محصورة وصاعدا
 يتناول كل ما يمكن الارتفاع اليه من الاعداد وزاد بعضهم في الجرد
 من جهة واحدة ليخرج تاول العدد بطريق العطف في قول قام
 زيد وعمرو وكرو خاله فان هذا اللفظ يتناول اكثر من اثنى بجهة
 العطف وهي مختلفة فان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف قولك
 جاء الفقهاء فانه يدل على جماعة وكالاته واحدوا المحققون على ان
 للعموم صيغة تخصه **والفاصلة** اي الفاظ العام الموضوع له
اربعة **الاول** **اسم المرفع بالالف واللام** فانه للعموم ما لم
 يحقق عهد التبادر الى الذهن والجواز الاستثنائه نحو قوله
 تعالى ان الانسان لغي خسر الا الذين آمنوا ونقل عن المصنف انه لا يكون
 للعموم اذ المرفوع واحد بالتاكيدا وقال الامام الرازي انه
 للجنس لا للعموم ما لم تقم قرينة على العموم كالامة المتقدمة فان
 قلت فاذا حلف بالطلاق وحث لا يقع عليه غير واحدة وكان
 مقتضى العموم وقوع الثلاث فاجاب ما قاله الشرح من ان
 ابن عبد السلام وموان هذه عين فیرای فیها العرف على موضوع
 اللغة واجاب السبكي بالطلاق حقيقة واحدة وهي
 قطع عصمة النكاح وليس له افراد حتى يقال انها تدرج في العموم
 ولكن مرادها مختلفة فاذا لم يذكر الثلاث ولا نواع لم تحل الا على
 اقل المراتب **والثاني اسم الجنس المرفوع باللام** نحو قد افلح

الجمع

المؤمنون وسواهم جمع السلامة والتكثير وقول سيبويه ان جمع
السلامة للقلة ومومن الثلاثة الى عشرة محمول على النكرة ونقل
عن المصنف ان الجمع المحلى باللام اذ الحمل العهد فهو متردد به
ومن العموم حتى تقوم قرينة اما اذ تحقق العهد فانه جز ما قل
وعوم المفرد غير عموم الجمع فالاول يعبر المفردات والثاني يعبر بالجمع لان
الداخل في الجميع وهي نعم افراد ما دخلت عليه وقيل افراده ايجاد
بدليل صحة الاستثنائية نحو جال الرجال الا زيدا ولو كان معناه
جا كل جمع من جموع الرجال لم يصح الا ان يكون منقطعا **والثالث**
الاسماء الجبرية كمن اي الشرطية والاستفهامية عام **فمن يعقل**
مثاله من دخل داري فهو امن ولو قال فمن يعلم لكان حسن ليتم
الباري تعالى وتقدس نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين **وما**
عام **فيما لا يعقل** نحو ما جاني منك رضيت به الا ان يكون نكرة
موصوفة نحو مرت بما يحب لك اي بشئ او تعجبه نحو ما احسن
زيد افلا يعلم واي عام في الجميع من الماقل وغير نحو اي عبيدي
دخل الدار فهو حرواي في نأبني الخافق ليك ولا بد من تقييد
بالاستفهامية والشرطية والموصولة لتخرج الصفة نحو مرت
برجل اي رجل بمعنى كامل والجال نحو مرت بزيد اي رجل بفتح
اي بمعنى كامل ايضا او مناديا نحو ما بها الرجل فانها لا تعيد
العموم ومثل اي العامة كل وجميع **واي عام في المكان** خاصة

الواحد
ص

سبحه
وصلى الله عليه
وسلم

نحو اين تجلس المجلس ومي عام في الزمان نحو متى شئت جيتل
وقد انز الحاجب ذلك بالزمان الميم قال الاسنوي ولم ار هذا
الشرط في الكتب المعتمدة **وما عام في الاستفهام** نحو ما تطلب
معد العموم في المستفهم عنه والجزا نحو ما تعمل بجز به وفي
نسخه والخبر بدل الجزا ونسبت الى التصحيف وسميها بعضهم
عاصورة وهي ما اذا قال شخص لاخر ما صنعت فقال مخاطبا
صنعت فالاولى عامة في الاستفهام وما الثانية عامة في الخبر
عما صنع فقد وقعت ما عامة في الخبر **وغیره** اي غيرها ذكر وهو الاستفهام
والجزا نحو ما جاني من احد فتكون ما عامة في النفي وما النافية
والاستفهامية حرف والخبرية اسم موصول **والرابع لاني** **والرابع**
وكذا ما نحو لارجل في الدار والمراد النكرة المعنوية ليدخل المطلق
سوا باشرها النفي نحو ما احد قام او باشر عليها نحو ما قام احد
واستثنى صاحب التلخيص سلب الحكم عن العموم كقولنا ما
كل عدد زوجا فان هذا ليس من باب دلاله عموم السلب اي ليس
حكما بالسلب على كل فرد والا لم يكن فيه زوج وذاك باطل بل
المقصود ابطال قول من قال كل عدد زوج وذلك سلب الحكم
عن العموم **والعموم من صفات النطق** **ولا يجوز دعوى**
العموم في غير اي في غير النطق **من الفعل وما يجر مجراه**
اي مجرى لفعل مثال الفعل حديث اشركتني صلى الله عليه وسلم

يجمع بين الصلاة في السفر ورواه البخاري فانه لا يعبر بجمع التقديم
والتاخير ولا السفر الطويل والقصير فانه انما يقع في واحد منهما
ومثال الجارى مجرى الفعل قضاؤه صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار
رواه النسائي فانه لا يعبر كل جار لا يجره لا يجره لا يجره لا يجره لا يجره
الجار وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار في قوله تعالى في قصة
اسماعيل وكان يامر اهله بالصلاة والزكاة وقوله كان حاتم
يكرم الضيف وعلى ذلك جرى العرف والمختار عند ابن الحاجب
انه يقال هذا المعنى عام وصدق حقيقة كما في الالفاظ **والخاص**
يقابل العام فهو مالا تناوله شئ فصاعدا عاريا للمصنف
نحو رجل وفرس وثلاثة احياء **والخصيص** يميز بعض الجملة
بالاخراج منها كخراج اهل الذمة من قوله تعالى فاقتلوا المشركين
فقد ميز اهل الذمة عن جملة المشركين وقوله بعض احتراس عن
الكل فانه يميز وقوله الجملة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من
العدد فيأتي انه من المحصيات وكذا بدل البعض كما صرح به ابن الحاجب
نحو اكرم الناس قريشا واخرج الاستثناء المنقطع **وهو** اي المحصر
اي الذي دل عليه لفظ التخصيص او اطلق التخصيص وارا المحصر
والمراد به هنا الدال على التخصيص **ينقسم الى متصل** اي لا يستقل
بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذي ذكره العام **ومنفصل** **وهو**
ما يستقل بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذي ذكره العام

الاستثناء نحو جاء الفقهاء الا زيدا **والشرط** نحو اكرم الفقهاء الا زهدوا
والقييد بالصفة نحو اكرم الفقهاء العاملين **والاستثناء الخارج**
ما الولاة اي ما لولا ذلك الاخراج لدخل في الكلام المستثنى منه مثله
قولك جاء القوم الا زيدا افلولا اخرج زيد من محي القوم لدخل في
مجيهم وزاد بعضهم في حد الاستثناء ان يكون من متكلم واحد **والاستثناء**
الصفى الهندى ولم يدخل في تعريف المصنف الاستثناء المنقطع
مثل قولك قام القوم الاحجار لانه لم يرد من بعض الجملة اذ لم يدخل
فيها اصلا لانه تجاوز فلا يرد على هذا التعريف فانه للاستثناء
الحقيقي وهو المتصل لانه المتبادر الى الكلام فلا يكون الاستثناء
المنقطع اي صيغته مشتركة لفظيا ولا موضوعا للقدر المشترك
بين المتصل والمنقطع واورده لانه ان حله غير مانع لانه يصدق على
جميع المخصصات **وانما يصح الاستثناء بشرط** ان يبقى من المستثنى
منه شئ كالنصف او اقل او اكثر نحو على عشرة الا خمسة على عشرة
الا ثلاثة على عشرة الا تسعة فلو استغرق نحو على عشرة الا عشرة
فهو باطل بالاجماع كما قاله ابن الحاجب تبعا للامدى ومحل هذا
الاجماع اذا اقتصر عليه فلو عقبه باستثناء اخر فالتلاني فله مشهور
نحوه على عشرة الا عشرة الا ثلاثة فليل بزمه عشرة وقيل يلزمه
ثلاثة **ومن شرطه** اي بشرط الاستثناء ان يكون متصلا
بالكلام اي بشرط اتصاله بالمستثنى لفظا او ما هو في حكم

والاستثناء

الفهم ٤

و ما في الاشارة من هذا

آله

الاتصال فلا يضر قطعه بتنفس او سعال او طول الكلام المستثنى
منه ونحو ذلك مما لا يعد منفصلا عادة وعرفا فلو قال قام ثم القوم
بعد يوم قاله الا زيدا لم يصح واعلم انه لا بد في ان ينوي في
الكلام فلو لم تعرض له نية الاستثناء الا بعد فرائض المستثنى منه
لم يعتد به وبكفي النية قبل فراغه من الكلام على الصحيح والاستثناء
من الاثبات نفى ومن النفي اثبات **وتجوز تعدد المستثنى على**
المستثنى منه كقوله وما الى الا احمد شيعة ويجوز الاستثناء
من الجنس من غير كماله واعلم ان الاستثناء بوجه التناقض ودفعه
بان المراد في قوله على عشرة الا ثلاثة والعشرة في هذا التركيب هو
معنى عشرة باعتبار افراده لم تغير فهو تناول السبعة والثلاثة
معاً ثم اخرجت عنه الثلاثة فتلك الا ثلاثة فدل على
الاخراج وثلاثة على العدد المسمي لها حتى بقي سبعة ثم اسند
اليه فتم اسند الا الى سبعة فلاثبات فلهذا تناقض
والثاني من المخصصات المتصلة **الشرط** وهو لغة العلامة
واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجه
ولا عدم كالطهارة للصلاة ويجوز ان يتقدم الشرط في اللفظ
على الشرط نحو ان جاء الفقرا فلا تجزيهم ويجوز ان يتاخر نحو
انت طالق ان دخلت الدار ومما الاصل اما الشرط الوجودي
فيجب ان يتقدم على الشرط كما اذا قال لها ان دخلت الدار

و ما في الاشارة من هذا

فان

فانت طالق فلا بد من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق **الثالث**
من المخصصات المتصلة الصفة وهي قصر الصفة على بعض افراد العام
مثل اكرم من نيم العلم ولم يذكره المصنف الكفاية ذكره المطلق والتقييد
لانه قريب منه **الرابع** من المخصصات المتصلة على ما ذكره البضاوي
الغاية وهي طرف الشيء ومنتهاه مثل اتوا الصيام الى الليل فيكون ما
بعد الحرف لسرد اخلا في الحكم فما قبل بل محكوم عليه بنقيض حكمه
واختيار الامدى ان التقييد بالغاية لا يدل على شيء ولعل المصنف
مراد ذلك فلذلك تركه ويتعلق هذه المواضع فوايد ذكرتها في شرح
المحتاج ولما كان المطلق عاماً عموماً بديلاً والمقيد اخص منه كان
تعارضهما من باب تعارض العام والخاص فلذا ذكره في اثبات الكلام
عليه فقال **والمقيد بالصفة يحمل على المطلق كالرقبة قيد**
بالامان في بعض المواضع كما في كفارة القتل واطلقت في بعض
المواضع كما في كفارة الظهار فيحمل المطلق على المقيد اعلم ان المطلق
والمقيد ان اتحد حكمهما وسببهما وكانا مثبتين كتقييد الرقبة
في كفارة القتل في موضع واطلاقها فيه في موضع اخر فان تاخر
المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وان تقدم عليه او تاخر عنه
لا عرق في العمل فالراجح حمل المطلق عليه جمعاً بين الدليلين
ويكون المقيد بياناً للمطلق اي بين انه المراد منه وان اتحد الحكم
وسببهما وكانا منفيين نحو لا تعتق مكاتباً ولا تعتق مكاتباً كافراً فالغاية

بان المفهوم حجة بقيد النهي بالكافر ومن لا يقول بحجة المفهوم يعمل
 بالاطلاق وهو من باب الخاص والعام لكنه نكرة في سياق النفي
 لا من باب المطلق والمقيد كما توهم فلذا لم يذكر المصنف هذا القسم
 وان اختلف حكمها وسببها وكان احدهما امرا والاخر نهيا كان يقال
 اعتق ويقول لا تملك ربة كافت فلا يعتق كافت لتوقف الاعتاق
 على الملك وتقييد المطاق بضد الصفة التي هي الكفر وهي الايمان
 وليس من حمل المطلق على المقيد ولذا لم يذكر ايضا وان اختلف
 السبب واتحد الحكم وهو الذي ذكره المصنف فقليل يحمل عليه
 مرجحة ونقله الروياني تبعا لما وردى عن ظاهر مذهب الشافعي
 وقيل يحمل عليه مرجحة القياس ان اقتضى ذلك بان يشتركا في
 المعنى كما في مثال المصنف وبه جزم ^{الشافعي} المصنف تبعا للامام الرازي
 ولا مدي ونقله الامدي وغيره عن الشافعي وكلام المصنف يحتمل
 الوجهين وان اختلف الحكم واتحد السبب كاية الوضوف انه قيد
 فيها غسل اليد للمفقهين واطلق في التيمم الايدي وسببها
 واجد وهو الحديث فهي كالتى قبلها ذكر الباجي وابن العربي
 وحكى القرافي عن اكثر الشافعية حمل المطلق هنا على المقيد لكن قال
 ابن الحاجب ان اختلف حكمها فلا يحمل احدهما على الاخر بوجه
 اتفاقا اى سوا اتحاد السبب او اختلف **قريب** على حمل
 المطاق على المقيد اذ المر هناك قد ان متناهيان كما اقتضاه تمثيل

اللفظ

المصنف فان كان كذلك استغنى عن لقيد وسقطا وتساكا
 بالاطلاق هذا اذا قلنا باكمل مرجحة اللفظ فان قلنا به مرجحة
 القياس حمل عاما محتملا عليه اولا فان لم يكن قياسا رجع الى اصل
 الاطلاق وقد اطلت هذا المقام وان كان هذا المختص لا يحتمل
 ذلك لما في اطراف هذه المسئلة من الفوائد والله اعلم **وبجوز**
الكتاب بالكتاب نحو قوله تعالى واولات الاحقاد اجلهن
 ان يضعن حملهن فانه مختص لمعوم قوله تعالى والمطلقات
 يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو فمن علة اكمال وضع الحمل
وبجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة والاحاد ومثل
 البيضاوى المتواترة بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم الا يسمع
 فانه مخصوص بقوله عليه السلام القاتل لا يرث رواه مالك والشافعي
 والترمذي وابن ماجه ووجه نظره انه غير متواتر اتفاقا بل قال
 الترمذي انه لم يسمع لكن قال البيهقي له شواهد تقويه واجاب
 القرافي بان زمن التخصيص هو زمن الصحابة وقد كان الحديث
 اذ ذاك متواترا قال وكثير من قضية كانت متواترة في الزمن الماضي
 ثم صارت احادا بل ربما نسيت بالكلية قلت وفي معنى المتواتر
 ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى السامع كحديث
 ابن بكرا فاما معاشر الانبياء لا نورث رواه الترمذي وقال حسن
 حسن غريب ومثل تخصيص الكتاب بالاحاد هذا الحديث مع

الالة بالنسبة لنا والله اعلم **و يجوز تخصيص السنة بالكتاب**
 مثاله تخصيص حديث الصحاح لا يقبل الله صلاته احكم اذا
 احدث حتى يتوضا بآية التيم ولا يضرب في هذا المثال ورود
 السنة بالتيم لانه كان بعد نزول الالة فالتخصيص الاليه وكحدث
 امر ما جئ ما اثبت من حي فهو ميت بقوله تعالى ومن احيوا فيها
 واوبارنا الاليه **و يجوز تخصيص السنة بالسنة** مثاله تخصيص
 حديث الصحاح فيما سقت السما العشر بخدشها ليس فمادون
 خمسة او ست صدقه **و يجوز تخصيص الكتاب بالاجماع**
 ومثل له البيضاوي تخصيص قوله تعالى والذين يرمون
 المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة بالاجماع
 على نصف جلد القذف على العبد **و يجوز تخصيص النطق**
بالقياس ومعنى بالنطق قول الله تعالى وقول الرسول صلى الله
 عليه وسلم مثل ان يعم قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة المدون
 وغيره فخص المديون منه قياسا على الفقير **و يجوز تخصيص**
النطق بمفهوم الموافقة والمخالفة مثل التخصيص بمفهوم
 الموافقة من دخل دارى فاضربه وقال ان دخل زيد مثلا
 تقل له اف ومثال التخصيص بمفهوم المخالفة حدث ان
 ما جئ خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شئ الا ما غير طهره او
 لونه او ركه بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين

تخصيص

لم يحمل خبثا رواه الشافعي واحمد والاربعة وغيرهم فمخطوق الاول
 موافق لعدم تخصيص الماء بعم القليل والكثير بدون التغير ومفهوم
 الثاني خصه بالكبر لدلاله الشرط على انه اذا لم يبلغ القلتين
 لم يحمل الخبث سواء تغير ام لا واعلم انه لا فرق في جواز تخصيص العام
 العام بالخاص سواء تقدم العام على الخاص او تقدم الخاص على
 العام ولم يعلم احوال **فليب** في العام المخصوص هو الذي
 اريد عمومته وشموله لجميع الافراد من جهة تناول اللفظ لها
 لا من جهة الحكم والعام الذي اريد به المخصوص لم يرد شموله لجميع
 الافراد لا من جهة تناول ولا من جهة الحكم بل كلى استعمال
 في جزئ ولهذا كان مجازا قطعنا بخلاف الاول فان فيه مخالفا
 و فرق بينهما ايضا بان قرينة العام المخصوص لفظية وقرينة
 الذي اريد به المخصوص عقلية وايضا قرينة المخصوص قد تنفك
 عنه وقرينة الذي اريد به المخصوص لا تنفك عنه **والجمل**
 مشتق من اجل بفتح الجيم وسكون الميم وهو الاختلاف ما يفتقر
الحال لبيان من قرينة نائية او دليل منفصل لعدم ايضاح دلالة
 وهو يتناول القول والفعل والمشتراك والموافق لا يتصور
 الا في معنيين فالكيفية نحو لانه فروع فانه يحتمل ان يراد بالقرينة
 الطهر والخص لا يشتركه بينهما **والبيان** اخراج **الشي** كالمخرج
من خيرة الاشكال الى خيرة التحلي والايضاح و يجوز

والمحمل

المصنف عن كمال بالخيز لوضوحه وليوافق الاجزاج وتجوز
المجاز في الحد عند فهم المراد كما نص عليه الغزالي في مقدمة
المستصفي **والمبين مشتق من البين** وهو التوضيح لغة
فالمبين بكسر اليا هو الموضح لغة وفي الاصطلاح الكاشف
عن المراد من الخطاب **وبالفتح** الموضح بفتح الصاد **وهو**
النص والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا كقوله تعالى
فصام ثلثه ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة
فهذا لا يحتمل ما راد على العشرة فاخرج المحتمل والظاهر والماور
وقيل ما قاوله تنزله اي هو الذي لا يتوقف فهم تنزله
على تاول كما مر في الآية فانه مجرد ما ينزل فهم معناه وفيه مجوز
فان التاويل تفعيل من ال الى كذا اي صار له ولا يستعمل
ذلك الا في لفظ يحتاج في استنباط دلالة الى نظر وكلف
فاما ما يكون منا نفسه محث كفي في فهمه مجرد تنزله فلا
تاويل فيه **وهو اي النص مشتق من منصه العروس** مفعله
اسم للدلالة **وهو الكرمي** لاننيص عليها العروس اي يرتفع ليظهر
لناظر لا يرتفعه على غيره في فهم معناه من غير توقف قيل التحقيق
ان المنصه مشتقة من النص فانه المصدر وهذا قريب اذ يجوز
اشتقاق المصدر من غيره واعلم ان النص فيه ثلاث اصطلاحات
احد ما لا يحتمل التاويل وهو ما ذكره المصنف والثاني ما يحتمل



احتمالا مرجوحا وهو الظاهر عند المصنف والثالث ما دل على
معنى كيف كان وزاد ان ذلك العبد في شرح العنوان دلالة الحكم
والسنة وقال انه اصطلاح كثير من متأخري الخلاف ونقله
ابن الفركاح عن اصطلاح الفقهاء ايضا **والظاهر ما احتمل**
امر من احد ما اظهر من الاخر فغوله ما احتمل امر من اخرج
النص عنه وقوله احدهما اظهر من الاخر اخرج المحتمل والظاهر في
الحقيقة هو الاحتمال الرابع وقد مر مثله في لفظ مثاله الاسد
في قولك رايت اسدا فانه يحتمل الحيوان المفترس والرجل
الشجاع لكنه ظاهر في **الحيوان** المفترس لانه المعنى الحقيقي واعلم
ان اللفظ الذي يحتمل وجوها من المعنى وبعضها انجح من بعض
لا يقال له ظاهر الا اذا استعمل في الطرف الرابع قال سئل
في الاحتمال المرجوح كان ثما ولا فان اطلق عليه اسم الظاهر
كما قال **وبول الظاهر بالدليل** ويسمى **ظاهرا بالدليل** اي يحتمل
عليه ولصدا له كان محاذ فان الغالب ان المحتمل على الطرف الرابع
وحمله على المرجوح نادر فتسميته ظاهرا من باب تسمية الشيء
باسم لازمه مثاله قوله تعالى والسما بيننا بايدوانا الموسعون
ظاهر جمع يد ويد الكارحة حال في حق الله تعالى فيصرف الى
معنى القوم بالبرهان العقلي **باب** فغوله صلى الله عليه وسلم
ولما قدم مباحث القول وهو شامل لقول الله تعالى ولقول

رسوله صلى الله عليه وسلم عقب ذلك بفعله صلى الله عليه وسلم
 ويدخل فيه التقدير لانه كف عن الانكار والكف عن الانكار فعل
 قال **الافعال فعل صناعيا حيا الشريعة** وهو سد ما يجد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم **لا يخلو اما ان يكون على وجه القرينة**
والطاعة او لا يكون فان كانت على وجه القرينة
والطاعة فان دل دليل على اختصاص به صلى الله
عليه وسلم فيحمل على الاختصاص به صلى الله عليه وسلم
 الوصال في الصوم وان لم يدل دليل على الاختصاص به
 مثل تجدد صلى الله عليه وسلم **لا يختص به لقوله تعالى لقد**
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فافضى التشريع في
 حقنا لان معنى اسوة خصله حسنة من حقها ان توتى بها
 وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه قدوة يحسن لتاسي به **فحمل**
على الوجوب عند بعض اصحابنا في حقه صلى الله عليه وسلم
 وفي حقنا كقوله تعالى واتبعوه والامر للوجوب ولانه لا يحوط
 ومن اصحابنا من قال **حمل على الندب** لانه المقدمة لكن
 الاسوة موصوفة بالحسنة والحسنة لها ان كان المراد بها
 في الالة الحسنة اللغوية لا الشرعية التي المباح منها ونفهم من
 الحسن اللغوي الزحان جزما والرحان يحتمل الوجوب والندب
والاصل عدم الوجوب فيبقى للندب ومنهم من قال

فبين
 الاباحة
 ورد بان
 الغالب
 على فعله
 صلى الله
 عليه وسلم
 الوجوب
 والندب
 ٤

يتوقف فيه لاحتمال الوجوب والندب في غيرهما وان كان
 على غير وجه القرينة **والطاعة فحمل على الاباحة** في حقه
 وحقنا لان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن لشرفه المانع من
 ارتكاب المكروه ولا يحرم لعصمته صلى الله عليه وسلم الوجوب
 والندب و**اباح المسئلة** انفعاله صلى الله عليه وسلم ان كان
 من افعال الجبيلة كالقيام والقعود والاكل والشرب فهو ال**على**
 الاباحة وهو داخل في قوله وان كان على وجه القرينة وفي غير
 التقييد للمقابلة قول انه للندب وحكي **الاستاذ ابو اسحاق**
 فيه وجه من احدهما هذا فلا يصح ان يقال بولاباحة بلا خلاف
 وما سوى ذلك ازيت كونه من خصايصه فواضح كما تقدم وان لم
 يثبت وكان بياننا لمحمل فحكمه حكم الذي بينه من الاجاب وغير
 وان لم يكن بياننا صفة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم علمه من
 الوجوب وغيره فحكمه حكمه عند الجمهور وان لم تعلم صفة
 نظرا ان ظهر فيه قصد القرينة فانه يدل على الندب عند الامام
 واتباعه ومنهم ايضا وي وان لم يظهر قصد القرينة فحمل
 لاباحة وبه قال الامام الرازي في موضع تبعا للمصنف ونقل
 عن مالك رضي الله عنه ونقل للندب ونقل عن الشافعي رضي الله عنه
 وقيل للوجوب ونقل عن ابن شريح وغيره واختاره الامام في
 المعالم وتوقف ابو بكر الصيرفي واختار ايضا وي

والاصل عدم الوجوب

والثاني انه لا ي
 فيه الاتي لاله

ابو الطيب ونقل عن جمهور المحققين كالغزالي واختاره الاميد
 تبعاً للمحصل في موضع هذه المذاهب الاربعة حكاه الاميد
 في الفعل الذي ظهر فيه قصد القرية ايضا واختار ان الحاجب انه
 للندب عند ظهور قصد القرية والا فلا باحة **واقرار صاحب**
الشرعية على القول من احد هو قول صاحب الشرعية يعني بقوله
 لانه معصوم عن ان يقر احد على منكر مثله مثاله اقر ان صلى الله
 عليه وسلم اما يقر على قوله باعطاء لب القيتل لقاتله متفق عليه
واقرار على الفعل من احد مع علمه صلى الله عليه وسلم حال كونه قادراً
على الانكار سوا فعل محضته او في عصره **كفعله** مثاله اقرار خالد بن
 الوليد على اكل الضب متفق عليه فدل على جواز اكل الضب لا كراهة
 ولغيره اذ حكمه على الواحد حكم على الجماعة ومحل هذا كله ما اذا لم
 يكن ذلك الفعل مما علم انه منكر له لسبقه لا تكار وبثوث التحريم
 قبل ذلك كشيء كافٍ الى كيسة فتركه صلى الله عليه وسلم انكاره لعلمه
 لانه علم منه ان كان ولا نه لا سمع ان كان فلا اثر للسكون ولا دلالة
 على الجواز اتفاقاً كما قال ابن الحاجب ولو كان ذلك الفعل مما سبق
 تحريمه ثم قرر شخصاً على فعله فكون هذا التقرير نسخاً لتحريمه ان كان
 خاصاً به فالنسخ خاص به وان كان عاماً بان ثبت احكام على
 الجماعة فالنسخ انما عام وقد اوضح ذلك في شرح مختصر ابن
 الحاجب **واما النسخ فمعناه في اللغة الازالة يقال نسخ**

الشمس الظل اذا ازالته ورفعت به بانديساها **وقيل معناه**
النقل ما خوذ من قوله نسخت ما في الكتاب اي نقلته باسما
 كتابه فقل انه حقيقة لهما فيكون مشتركا وقل حقيقة في الازالة
 مجاز في النقل باسم الازالة اذ في النقل ازالة عن موضوعه الاول
 ووجه الامام الرازي وقيل بل العكس **وحده** اي تعينه في
 الشرع **الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب**
المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيها عنه فقوله
 الخطاب ولم يقل النص ليشمل اللفظ والفحوى والمفهوم وكل
 دليل اذ يجوز النسخ لجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الامر الثابت
 بالخطاب المتعلق بالمكلف بعلق التجيز فانه ليس قدماً فيجوز رفعه
 وتأخر عن غيره واخرج بقوله الثابت بالخطاب المتقدم الثاني
 بالبراهة الاصلية وهو عدم التكليف بشي فان رفعه يدل على شرعية
 ليس بنسخ واخرج بالخطاب الرفع بالموت والجنون والغفلة
 والعجز وقوله على رفع الحكم ليتناول الامر والنهي والخبر وقال على
 وجه لولاه لكان ثابتاً لان حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رافعا
 لو كان المتقدم بحيث لولا طريانه لبقى واخرج به ما لو كان الخطاب
 الاول مغنياً بغيره او معطلاً بمعنى وصرح الخطاب الثاني
 بنودي الاول فلا يسمى نسخاً لان الحكم الاول غير ثابت لبلوغ غايته
 وزوال معناه مثاله قوله تعالى ما بها الدين امنوا اذ انودي للصلاة

من يوم الجمعة فاسعوا ليلته وذكروا البيع فحرم البيع مفييا بانقضاء
الجمعة فليس قوله تعالى اذا قضيت الصلاة فانشروا في الارض واستقوا
من فضل الله فاسخ لحرم البيع بل غير غاية التحريم وقوله تعالى وحرم
عليكم صيد البر ما دام حراما لم ينسخه قوله تعالى وادخلتم في صيده
لان التحريم للحرام وقد زال واخرج بقوله مع تراخيه عنه الباء
بالمضارع للاستثنا والصفة والشرط والمفصل كما لو قال لا تقتلوا
اهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين واشترط في النسخ ان يكون
متمم اخيرا اذ لو لم يكن كذلك كان الكلام متناقضا وانت خبر بان ما
ذكره المصنف تعريف النسخ ولو خذ منه تعريف النسخ بان يقال
هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الى اخره والنسخ جائز عقلا
لان حكمة تعالى ان اتبع المصلحة فتغيرت تغيرها لا نأقطع بان المصلحة
تختلف باختلاف الاوقات كشرب دواء في وقت دون وقت
فقد يكون المصلحة في وقت يقتضي شرع ذلك الحكم وفي وقت
رفعه فتغير الاجكام بتغير المصالح وان لم يتبع حكمة تعالى المصلحة
فله تعالى لحكم المالك ان يفعل ما يشاء والنسخ واقع كما سياتي
ومجوز نسخ الرسم وبقي الحكم نحو الشيخ والشيخ اذا زانيا فارحوما
البته احدث تمامه رواه البيهقي وغيره واصلة في الصحيحين وقد
رجح صلى الله عليه وسلم المحسن كما في الصحيحين **ومجوز نسخ الحكم**
وبقي الرسم مثاله قوله تعالى وعلى الذين يطعنونه فدية نسخ حكمه

٩١
وموجوا الفطر مع اعطاء الفدية وبقي رسمه وتلاوته ومجوز نسخ
الرسم واحكم معامثاله حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت
كان فيما انزل عشر رضعات معلومات محرمة ففسخ خمس معلوما
ومجوز النسخ الى بدل والى غير بدل مثال الاول نسخ استقبال
بيت المقدس الثالث بالسنة الفعلية وفي حديث الصحاح بقوله
تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام وقوله تعالى يتوبون
بانفسهم اربعة اشهر وعشرا فانه نسخ قوله تعالى والذين يتوبون
منكم ويندرون ازواجا وصية لان واجهم متاعا الى الحول غير
اخراج ومثال الثاني نسخ وجوب تقديم صدقة الفجر فانه نسخ
بلا بدل **ومجوز النسخ الى ما هو اغلظ** مثاله نسخ التحريم من
صوم رمضان والغدة كالم الى تعذر الصوم **ومجوز النسخ الى ما**
هو اخف مثاله نسخ مصابرة العشر من الكفار في القتال اسلام مصابرة
اشرك في قوله تعالى ان كن منكم عشرين صابرون يغلبوا مائتين
بقوله تعالى فان كن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين **ومجوز نسخ**
الكتاب بالكتاب كما عرفت **ومجوز نسخ السنة بالكتاب** كما مر من
استقبال الكعبة **ومجوز نسخ السنة بالسنة** مثاله حديث مسلم
كنت نبيتكم عن زيارة القبور فزوروها وسكت المصنف عن نسخ
الكتاب بالسنة الملتوازم ولعله لا يرى لجوازه كما نقل عن الامام
الشافعي رضي الله عنه الجزم به ونقل ايضا ويحرم لا كثر من

الجواز ومثل له بنسخ الجدل في حق المحض برجه صلى الله عليه وسلم
 وفيه نظر والعضم والظاهر ان الشافعي رضي الله عنه انما نفي الوقوع
 فقط ونقل عن الشافعي رضي الله عنه قولين في نسخ الكتاب والمشهور
 منعه ونسبه الرافعي لا اختيارا كما اصحابه **فليس له محل**
 جواز نسخ السنة بالسنة ما اذا كانتا متواترتين او كانتا ايجادا
 او كان التامع متواترا والمنسوخ احادا اما اذا كان المنسوخ
 متواترا فلا يجوز نسخه بالاحاد وسياتي في كلامه ما يقتضي
 ذلك حيث قال **وجوز نسخ المتواتر بالمتواتر** يعني كتابا كان
 او سنة متفقا او مختلفا **وجوز نسخ الاحاد بالاحاد** ويجوز
 نسخ الاحاد بالمتواتر من باب اولي **ولا يجوز نسخ المتواتر**
بالاحاد لان القاطع الذي هو المتواتر لا يدفع بالظن الذي
 يفيد الاحاد ونقل المصنف اجماع الامة على عدم وقوعه
 وكان لم يعتد بخالفه بعض الظاهر به فيه ولكن ذهب القائلون
 ابو بكر والغزالي الى وقوعه في زمنه صلى الله عليه وسلم ودور ما
 بعد كذا قيل قال الاصل في نسخ عتلا بالاتفاق كمن نقل القاصو
 ابو بكر وغير الخلفون في وظاهر كلام المصنف عدم الجواز
 عقلا والله اعلم **فصل** في التعارض والترجيح والتعارض
 تفاعل من عرض يعرض بكسر الراء وهو التوارد من معنيين مختلفين
 على محل واحد **اذل تعارض نطقان** وتساويا في القوة

مدى

بان يكون

بان يكونا معلومين او مظهرين حيث لا يقبل احدهما الاخر
 وتساويا في العصور والخصوص بان يصدق كل منهما على ما صدق
 عليه الاخر والمراد من التعارض اعراض النسخ ولهذا قسمه الى
 غير **فلا تخلو اما ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما**
والاخر خاصا او كل واحد منهما عاما من وجه خاصا من
وجه اخر وان كانا عامين فان امكن الجمع بينهما اشجع بينهما
 محل كل منهما على بعض تلك الموارد مثاله حديث مسلم الا ان خبره
 محل الشهور التي ياتي بشهادته قبل ان يسئلها مع حديث الصحيحين
 ثم يكون بعد قوم شهدون ولا يستشهدون واللفظ لمسلم فحل
 ايضا وى وغير الاول على حواله تعالى والثاني على حقا كمن
 حكى التهمذي ان المراد بالذي شهد ولا يستشهد شاهد الزور
وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيها ان لم يعلم التاريخ اى
الى ان يظهر من حج احدها ومثاله بقوله تعالى او ما ملكت
ايما نكم مع قوله تعالى وان تجمعوا من الامم فان الامة الاولى
تناولت كل مملوك من الاناث والثانية تناولت الملك والكل
ولهذا قال السيد عثمان رضي الله عنه احلتهما امة لغنى الاولى
وحرمهما امة لغنى الثانية وتوقف في ذلك ورشح الفقهاء التخييم
بدليل منفصل وهو ان الاصل في الابضاع التحريم وهو احوط
فان علم المارح فيسبح الملقدم بالمتاخر سوا كانا معلومين

او مظنونين وسوا كانا من الكتاب والسنة او احدهما من الكتاب
والاخر من السنة بشرطه السابق هذا كان قابلا للنسخ مثل ايتي
العدة والمصاهرة كما فان لم يكن قابلا له كصفات الله تعالى كما
مثل به بعضهم فيتناقضان وجب الرجوع الى دليل اخر وان
جهل التاريخ ولم يعلم عن المتأخر فالتقاط ان كانا معلومين
وجب الرجوع الى غيرهما لان كلامهما محتمل انه المنسوخ احتمالا
على السواء الترجيح ان كانا مظنونين فيعمل بالاقوى منهما از وجد
وان تساويا تخير المجهدين وان علم تقاربهما قال في المحصول ان
كانا معلومين وامكن التحيز فيها تعين لقوله فانه اذا تعذر الجمع
لم سق الى المحذور وان كانا مظنونين وجب الرجوع الى الترجيح
فيعمل بالاقوى وان تساويا فالخير **وكذلك اذا كانا خاصين**
فجعل هذا العمل فان امكن الجمع بينهما جمع وهو موضع مع زيادات في
شرح المنهاج ومثل له الشيخ تاج الدين في الفركاج ما به صلى الله عليه
وسلم توضا وغسل رجله وورث الماء على قدميه وهما في القلين
فجمع بينهما بأشياء منها ان الرشد في حال التجدد وغسل الرجلين في
حال الحدث ومنها ان الوضوء في غسل الرجلين الوضوء الشرعي
ومع الرشد الوضوء القوي وهو النظافة وان لم يمكن الجمع ولم يعلم
التاريخ متوقف فيها الى ظهور مرجح احدهما مثاله حدث ما حله
من الكايش فقال ما فوق الارز رواه ابو داود وضع حدث

مس لم اصنعوا كل شيء الا النكاح اي الوطى ومن جملة كل شيء المباشرة
فوق الارز اعني التقا البشرتين على اي وجه كان كما قاله في شرح
المهذب فتعارضنا في المباشرة فيما فوق الارز فبعضهم رجع المحرم
احتياطاً وبعضهم احل لانه الاصل في المنكوحه وبقية الاقسام
المتقدمة ظاهرة هنا **وان كان احدهما عاما والاخر خاصا**
فخص العام بالخاص مثاله حدثي الزكاه فمأسقت السماء **وان**
كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه
فخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ان امكن ذلك ولا
فيطلب الترجيح فيما تعارضاه مثاله ما يمكن فيه ذلك حدث
لداود وغيره اذا بلغ الما قلتن فانه لا يخص مع حدث اربما
وغنى الما لا يخصه شيء الا ما غلب على رجليه وطعمه ولونه فالاول
خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في
القلتين ودونها فاذا جمعا بينهما فخص عموم الاول بخصوص الثاني
وهو المتغير فخصم بخاسة القلدين بالغير ويصير تقديره اذا بلغ
الما قلتن لم يخص الا بالغير وخص عموم الثاني بخصوص الاول
وهو كون قلدين فحكم ان مادون القلدين يخص وان لم يتغير
فيصير تقدير الما طهورا لا يخصه شيء الا ما عين لونه او طعمه او
ريحه اذا كان قلدين ومثاله ما لا يمكن حدث من بدل دسه فائق
رواه البخاري والني عن قل النساء متفق عليه فالاول عام في

الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء في الحريات
 والمرئيات فتعارضا في المرتدة هل تقتل أو لا **باب**
واما الاجماع فهو في اللغة يطلق لعنصر واحد هما العزم
 وثانها الاتفاق ويصح على الاول اطلاق اسم الاجماع
 على الواحد بخلاف الثاني وفي الاصطلاح اتفاق خاص
 وهو اتفاق **علما** من امة محمد صلى الله عليه وسلم **على حكم**
الحادثة ونعني بالعلماء الفقهاء ونعني بالحادثة الشرعية
 فقوله اتفاق كالجنس ونعني به الاشتراك اما في الاعتقاد
 او القول او الفعل او اطباق بعضهم على الاعتقاد وبعضهم
 على القول او الفعل الدال على الاعتقاد وما في معناه من
 المقرر والسكوت عند القائل به وشمل اتفاق هذه الامة
 واتفاق غيرهم وقوله علما العصر اي الزمان قل او كثر فدخل
 زمن الصحابة وزمن التابعين وزمن من بعدهم فلا يخص الاجماع
 بالصحابة وهو كذلك واخرج به اتفاق المقلدين واتفاق
 بعض المجتهدين فانه فسر العلماء بالفقهاء والفقهاء هم المجتهدون
 كما مر في تعريف الحق ولا يكون اتفاق بعضهم اجماعا لانه محلي
 باللام وكذا لا تعتبر مخالفة الأصوليين وعلم منه اختصاصه
 بالعدول ان كانت العدالة ركنا في الاجتهاد وعدم الاختصاص
 بهم ان لم يكن ركنا وهو الاصح وعلم منه انه لا يشترط في الجماع

الحادثة

مختص

عدد التوارى لصدق المجتهدين بما دون ذلك وهو الاصح وعلم منه
 انه اذا لم يكن في العصر الاجتهاد واحد لم يحتج به اذا قل ما يصدق
 به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في جمع الجوامع وقال
 ابو اسحاق ان الواحد حجة وعزاه الصفي الهندي لكثيرين
 وقال بعضهم لا خلاف في انه ليس باجماع وعلم ان التابعي المجتهد
 في وقت الصحابة معتبر معهم وهو كذلك على الاصح وتقييد كلامه
 بقوله من امة محمد صلى الله عليه وسلم لما سيصرح به وخرج به اتفاق
 غير هذه الامة كاليهود والفلاسفة فليس باجماع ولا حجة وقوله على
 حكم الحادثة شمل الاثبات والنفي وتفسيره الحادثة بالشرعية
 كحل البيع مثلا اخرج به الاحكام اللغوية ككون الفاعل المتعقب
 والعقيلة كحدوث العالم والدنوية كالاراء والحروب وتفسير
 الرعية والتحقيق في هذه الامور اعني اللغوية والعقيلة والدنوية
 انه اذا تعلق بها عمل او اعتقاد فهو حادثة شرعية فدخل في كلامه
 والا فلا تتصور حجة الاجماع في غير الدين ولا شك ان هذا المقر
 الذي ذكره المصنف منطبق على اتفاق العلماء في زمنه صلى الله عليه وسلم
 وبدونه مع انه لا ينعقد في حياته صلى الله عليه وسلم كما نبه عليه
 البيضاوي **واجماع هذه الامة محمد دون غيرها** من الامة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع ائمتي على ضلالة رواه
 ابو نعيم في تاريخ اصبهان عن سيرة من جندب مرفوعا الى النبي

لا يجمع على ضلاله ورواه ابو داود من حديث مالك الاسعري
بلفظ وان لا يجمعوا على ضلالة وسكت عنه فهو عند حجة
ورواه الترمذي عن ابن عمر بن قيس عن ابي بصير عن ابي
ابداؤ قال غريب واخرجه الحاكم في المستدرج عن ابن عمر بن قيس
بلفظ لا يجمع هذه الامة على الضلالة ابدا ثم قال بعد كلام متسع
ولكننا نقول ان المعتمد سلمان احدا يمة الحديث وقد روى
عنه هذا الحديث ما سائده يصح مثلها الحديث فلا بد ان
يكون له اصل ما خذنا ثم وجدنا له شواهد فذكرنا وله طرق
اخرى ذكرتها في شرح المنهاج فالمختصر مع فوائد تتعلق بتعريف
الاجماع والشرع **ورد بغصة هذه الامة** لهذا الاجماع
ولقوله تعالى وكذا جعلناكم امة وسطا اي عدولا ونحو
ذلك من الكتاب والسنة **والاجماع حجة على اهل العصر**
الثاني وفيه عسر كان فهو حجة على اهل اذ لم يكن كذلك
لزم ان يكون حجة لقوام الدليل على حجته ثم يصير ليس بحجة
هذا خلف **ولا يشترط** في انعقاد الاجماع وكونه حجة
انقرض اهل العصر من المجمعين موثمين **على الصحيح** فلو انقرضوا
ولو جينا لم تجز لهم ولا لغريم مخالفة لان دليل السمع
عام يتناول ما انقرض عصر وما لم يقرض ولو في لحظة
والمطلقا غير مقيد بانقرض العصر وقيل يشترط **فان**
حده

قلنا انقرض العصر بشرط يعتد بقول من ولد في حياتهم
وتفقده وصار من هذا الاجتهاد في انعقاد الاجماع فان
خالف لم يعتد اجماعهم على هذا القول **ولهم** عا هذا القول
ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي اجمعوا عليه **والاجماع يصح**
بقولهم وبفعلهم كان يقولوا يجوز كذا او يفعلون فيدل
فعلهم على جوازه لعصمتهم كما مر **والاجماع يصح بقول البعض**
من اهل الاجماع **وبفعل البعض** الاخر **وانتشار ذلك القول**
او الفعل من البعض **وسكوت الباقي** من المجتهدين عنه مع
معرفة فهم به ولم ينكره احد منهم ولم يكن بعد استقرار المذهب
بل قبله وهو عند البحث عن المذاهب والنظر فيها وان لم يضي
فمن يمكن النظر فيها عادة وان تكون الواقعة في محل الاجتهاد
ولسمى ذلك بالاجماع السكوتي واختار البيضاوي انه ليس
بالاجماع ولا حجة واختار القاضي ونقله عن الشافعي وقال
انه اخاف قوله وقال المصنف انه ظاهر مذهبهم وقال
الغزالي نص عليه في الجديد واختار الامام الرازي
واما استدلال الامام الشافعي رضي الله عنه بالاجماع السكوتي
في مواضع فقال ابن التماسني ان ذلك في وقائع تكررت
كثرا بحيث تنفي جميع الاحتمالات واجيب ايضا بان تلك
الوقائع ظهر من الساكنين فيها قد بينه الرضوي فليست من محال

النزاع كما ادعى اتفاق على ذلك الروياني والقاضي عبد الوهاب
وقال الرافعي في كتاب القضاء ان كونه حجة هو المشهور قال
وهل هو اجماع فيه وجهان وقال ابن الحاجب هو اجماع او
حجة **وقول الواحد من الصحابة** اذا كان عالما **ليس بحجة**
على غيره على القول بالحدود لاجماع الصحابة على جواز مخالفة
بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من
مخالفة منهم واذا جاز مخالفة كل واحد منهم لغيرهم
ايضا مخالفة كل واحد منهم عملا بالاستصحاب وعلى القول
بالقديم قول الصحابي حجة وفي قول اخر قوله حجة ان خالف
القياس والا فلا قال ابن بركة في الوجيز انه الحق البين
وان نصوص الشافعي رضي الله عنه تدل عليه والمشهور هو الاول
قال السبكي تبعا للامام الرازي في باب الاخبار من المحصول
يستثنى من قوله في الجدد ليس بحجة الحكم التعبدى فقوله فيه
حجة لظهور ان مستند فيه الوقوف من النبي صلى الله عليه وسلم
لقول الشافعي رضي الله عنه روى عن عمار رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجعات ولو ثبت ذلك
عن علي لقلت به لانه لا مجال للقياس فيه فالظاهر انه فعله
توقفا قال القرطبي ليس هذا عملا بقول الصحابي وانما هو
محسن الظن به في انه لما يفعل ذلك الا توقيفا فهو مرفوع

بمنه ان

حكما وهو نظير ما اشتهر من ان قول الصحابي فيما لا مجال للا
فيه مرفوع حكاه كحل على انه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
فذلك في القول وهذا في الفعل والله اعلم وموافقه الشافعي
رضي الله عنه لزيد بن ثابت في الفرائض لست تقلد الله بل لدليل
قام عنده فوافق اجتهاده اجتهاده واستأثر به **باب**
واما الاخبار جمع خبر والخبر نوع مخصوص من القول
وهو قسم من الكلام النفساني والخبر ايضا ينقسم الى اللفظي
والنفساني كما ان الكلام والقول ينقسم اليهما **فالخبر ما يدخل**
الصدق والكذب لاحتماله لهما من حيث انه خبر فالمراد
احتمالهما بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الخارج بمعنى السامع
ان اذا نظر الى مجرد انه اثبات شئ او نفيه عنه لم يمنع كونه مطابقا
للواقع كما لم يمنع كونه غير مطابق له فدخل فيه ما يكون صدقا محضا
كقولنا السما فوقنا او كذبا محضا كقوله اجتماع النقيضين ممكن في
الخارج والصدق عبارة عن مطابقة اليك للواقع والكذب
عدمها ومعرفة هذا المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر حتى يكون تعرفه
بما دخله الصدق والكذب دورا **والخبر ينقسم الى قسمين**
احاد ومتواتر والمتواتر في اللغة تنابع امور واحد بعد واحد
تغير من الورد ومنه ثمر ارسلنا رسلا تنبأوا في الاصطلاح قوله
فالمتواتر ما يوجب العلم وهو ان يروي جماعة لا يقر

بعض التوافق **على الكذب من خبرهم** وهكذا **الى ان يلتقي الى**
الخبر عنه يعني لا بد ان يبلغ عدد الخبرين في جميع الطبقات
في الاول والاخر والوسط مبلغا يمنع بحسب العادة ان يتوافقا
على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الخبر والوقائع والقراء
ولا بد ان يكون في الاصل عن مشاهدته او سماعه او مدركا
ببقية الجواسر اعني بشرط الخبر المتواتر ان يكون سند الخبر
في الاخبار مدركا باخر الجواسر كخبر عمار والمدنية
وسنت المقدس وسماع لفظه عليه السلام فان اخبر واعيا مستند
الى الدليل العقلي كاخبار الفلاسفة بقدم العالم فلا يفيد قطعا
لان التباس الدليل عليهم محتمل وهذا معنى قوله **لا عمل جتهاد**
وشرح البيضاوي ايضا بتعال لامر الرازي في موضع وللأمد
في التواتر ان لا يعلم السامع ضرورة وان لا يعتقد خلافا لشبهه
دليل ان كان من العلماء او تقليد ان كان من العوام فان اقرت سائر ذلك
في ذهنه واستقران فيه واعتقاده له يمنع من قبوله ولم يذكر ان
الحاجب هذين الشرطين وضابط الخبر المتواتر افادة العلم بصدقه
كما اشار اليه المصنف واذا علم ذلك عادة علم وجود الشرايط
واذا لم يعلم نبتا عدم التواتر وعلم من اقتضاه المصنف على ما
اشترطه انه لا يشترط في الخبرين الاسلام ولا عداله ولا اختلا
الدين والبلد والوطن والنسب ولا وجود الامام المعصوم

بلا وجود اهل الدله ولا كثرة خبر حيث لا يتصور عدد ولا تخوم
فيه وهو كذلك على الاصح لحصول العلم بدون ذلك **والاحاديث**
التي هو مقابل المتواتر **هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العمل**
وهو الذي لم يبلغه رواية عدد المتواتر واحدا كما رواه ابيه او اكر
افاد العلم بالقرائن المنفصلة امر لا وشرطه عدالة روايته ولا يجب
العمل بخبر مداسق والمجهول وانما لم يوجب خبر الواحد العلم
لان ذلك لثبته ظنيه واوجب العمل لانه تعالى اوجب التحذر وهو الاحتياط
عن الشيء بانذار طائفة من الفرقة بعوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة
طائفة لتفقهوا في الدين ولندذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم
يتحذرون والانداز الخبر المخوف والطائفة من كل فرقة لا يجب ان
تكون اهل التواتر لان الفرقة اسم ثلاثة فاكثر فالطائفة منها يصح
ان يكون واحدا او اثنين والضابط للصحة خبر الواحد في الوقائع
المختلفة التي لا تكاد تحصى وشاع ذلك وداع يدعي ولم يكره
عليهم احد **ومنقسم خبر الاحاد الى قسمين من سناد وسند**
فالسند ما اتصل اسناده بان كان روايته مذكورة في سناد
في اللغة ضم احد كجسمين الى الاخر ثم استعماله في اللفظ فيقول اسناد
فلان الخبر المرفوع ان اذا عراه اليه او تلقاه منه فهو الطريق
الموصلة الى المس والممن موعظة ما انتهى اليه الاسناد في الكلام
قال الحكام المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه

منه وكذا شيخه عن شيخه منصلا الى صحابي المرسل صلى الله عليه وسلم
وقال الخطيب المسند المتصل فعلى هذا الموقوف
اذا جاء بسند متصل سمي مسندا **والمرسل ما لم يتصل**
استناده فهو قول غير الصحابي تابعيا كان او غير قال النبي صلى
الله عليه وسلم كذا مسقط الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم
هذا اصطلاح اهل الاصول والمرسل في اصطلاح اهل الحديث
قول التابعي صغير كان او كبيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا او فعل كذا او فعل خضته كذا فان كان قوله من تابعي الثابتين
فمنقطع او من بعدهم فمعضل **فان كان المرسل عن مرسل**
غير الصحابة رضي الله عنهم فليس بحجة لازعذالة الذي اسقط
لم تعلم لانه غير معلوم والعلم بعدالة الشخص فرع عن العلم به
وافهم كلامه ان مراسيل الصحابة حجة ومو كذا لا راحة
كلهم عدول وذلك روي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله
عليه وسلم واما سماعه من تابعي فنادر **الامر اسيل سعيد بن المسيب**
مركاك التابعين الذين لا يسلون الا عن من يقبل قوله **فانها**
فتشت اي بحث عنها **فوجدت** كلها مستنابيد الذي رواه
الذي اسقطه عن النبي صلى الله عليه وسلم وموفي الغالب صمن ابو
هدرة رضي الله عنه واعترض بان هذه مسايد لامراسيل
واجيب بان صورها صورة مرسل واعلم ان المرسل يقبل

2
اذا انا كذا بقول الصحابي او فعله او فتوى اهل العلم او
كان من مراسيل الصحابة كما مرو كذا اذا اسند غير المرسل وكذا
اذا عرف من حال الراوي الذي ارسله انه لا يرسل الا عن من
يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب وهذه الستة نص عليها الشافعي
رضي الله عنه ونقلها عنه الامام والامدي ما عدا الاول
وزاد غيرهما القياس وزاد بعضهم ان ينتشر من غير تكبر او ينضم
اليه على اهل العصبية قال العراقي اذا انا كذا المرسل بقول الصحابي
او فتوى اهل العلم او اسند غير مرسله او يرسله من اخذ العلم
من غير شيوخ المرسل فانما يقبل ثلاث شروط احدها ان يكون
مرسله من كبار التابعين ثانيا ان يكون من حاله انه لا يرسل
الا عن ثقة بان يكون اذا اسيل عن يمينه لا تسمى الا ثقة ثالثها
ان يكون اذا شارك الحفاظ المتقنين اما ان يوافقهم او ينقص
لفظه عن لفظهم هذا هو مذهب الشافعي الذي ذكر في
الرسالة فاعتمد **والعنينة تدخل على الاسناد** العنينة
مصدر عن الحديث يعنينه اذا رواه بكامله عن فلان ومعنى
دخول العنينة على الاسناد اي على حكمة انها لا تخرج من الاسناد
الى الارسال اذا قال الراوي عن فلان وكان يمكن لقائه لذلك
الذي روي عنه كان ذلك الحديث مسندا محمولا على المسند وخالفه
البيضاوي وصححه ابن الصلاح والصفي الهندي لظهوره في السماع

واعلم ان حمل العنينة عن يكن لقاءه على السماع له شرط وهو
ان لا تكون المعن من مدلسا وشرط على من المديني والمخاري وغيرها
ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة واحدة وصحة النووي
في شرح مسلم ورد على مسلم عدم اشتراطه **واذا قرأ الشيخ**
ونقل الشيخ يسمعه يجوز للراوي الذي سمع قراءة الشيخ **الراوي**
يقول حدثني الشيخ والشيخ وسعته بقول سوا كان ذلك
املا والسماع يكتبه حالة الاملاء وحديثا مجردا عن الاملاء
وسوا كان من حفظ الشيخ او كتابه وسواسع وجاه او في جمع ثم
ان قصد الشيخ اسماء فله ان يقول حدثني واخبرني وحدثنا
واخبرنا ان كان في جمع وان لم يقصد الشيخ اسماء فلا يقول
حدثني واخبرني بل يقول حدث او اخبر وسمعه بقول او حدث
عن كذا لان الشيخ لم يخبر ولم يحدثه وسماع الشيخ اعلا الطرقت
وان قرأ الراوي على الشيخ فيقول الراوي حنيفة
قال المصنف **ولا يقول حدثني** وشمل كلام المصنف ما اذا قرأ
القاري على الشيخ وسكت الشيخ عن ذلك غير منكر له مع اصفاه
وفهمه ولم يقتر باللفظ بقوله نعم وما اشبه ذلك فذهب
جمهور الفقهاء والمحدثين والنظام كما قال القاضي عما ضايع
صحة السماع كما هو ظاهر اطلاق المصنف قال ابن الصانع وله
ان يعمل بما قرأ عليه واذا اراد روايته عنه فليس له ان يقول

حدثني ولا اخبرني بل قرأت عليه او قرأ عليه وهو يسمع وما قاله
ابن الصانع من انه لا يطلق حدثنا ولا اخبرنا هو الذي صححه
الغزالي وحكاها الامدي عن المتكلم وصححه وحكي الامدي
تجوز عن الفقهاء والمحدثين وصححه ابن الحاجب لان القصد الاستماع
بالرواية عن الشيخ **وان اجازته الشيخ من غير رواية فيقول**
اجازني او اجازني اجازة الذي استقر عليه العمل
وقال به جماهير اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول
تجوز الاجازة واجازة الرواية بها وحكاها الامدي عن اصحاب
الشافعي والكر المحمدي وكما تجوز الرواية بالاجازة كذلك يجب
العمل بالرواية بها ومنعها جماعة من اهل الحديث والفقهاء والمحدثين
باب **واما القياس فهو في اللغة** تقدير شيء باخر
لتعلم المساواة والمفارقة بينهما تقول قست الثوب بالذراع
اي قدرته فالصاحب الاساس قاس به وعلمه والله وقال
العلامة الغزالي عللا ليدل على البناء فاذا قلت قست كذا على
كذا اي بينته عليه وفي الاصطلاح **رد الفروع الى الاصل**
بعلة تجمعها في الحكم اعلم ان القياس من الادلة الشرعية فلا
مد من حكم مطلوب به وله محل ضرورة والمقصود اثباته فيه لثبوت
في محل اخر بقاس هذا به فكان ذا فرعا وذاك اصلا كالحاجة اليه
وابتناء عليه ولا يمكن ذلك في كل شيء قيل اذا كان بينهما امر

مشترك ولا كل مشترك بل مشترك لوجوب الاشتراك في الحكم
بان يستلزم الحكم ولسمه علة الحكم فلا بد ان يعلم علة الحكم
في الاصل ويعلم بثبوت مثلهما في الفرع اذ بثبوت عينها مما لا يتصور
لان المعنى الشخصي لا يقوم بعينه محالين وبذلك يحصل ظن مثل الحكم
في الفرع وهو المطلوب لان ثبوت عين الحكم مما لا يتصور كما في
العله فهذه المقدمة تحقق اشتراك القياس على اركان الاربعة
وهي الاصل والفرع وحكم الاصل وعلة حكم الاصل فقول
رد الفرع يشمل اي فرع كان سواء كان موجودا او معدوما
ممكنا كان او مستغنا بغيرنا او اعتقادا او ظنا او اجترار بقوله
بعلة بجمعها في الحكم عن رد الفرع الى الاصل بنقل واجتماع مثلا
واورد علة انه عرف القياس بالاصل والفرع وبصورهما
فرع تصور القياس قد ورد واجب عنه بان المراد بالفرع حكم
الحكم المطلوب بانه فيه كما عرفت فلا دور وانما يلزم لو اريد
بالفرع المقيس بالاصل المقيس عليه وتحقيقه ان المراد بهما
ذات الاصل والفرع والموقوف على القياس وصف القرع
والاصلية وقوله في الحكم يشمل العقل والشرع والقوى
لان الحكم نسبة ام الى اخرها سبيل الاجاب او السلب
وجوز ان تكون الالف واللام فيه للعهد وهو الحكم الشرعي
واخذ العلة في تعريف القياس لا يلزم منه الدور لان العلة

لا توقف فهمها على فهم القياس لانها تكون في القياس وغير مثال
القياس قولك النبيذ حرام كالخمر للاسكار فالنبيذ فرع والخمر
وحكم الاصل التحريم والعلة الجامعة بينهما هي الاكثار وثبوت التحريم
في النبيذ هو الفرع ثم القياس والمقصود منه ولست من اركان
وهو اي القياس ينقسم الى ثلاثة اقسام القياس على وجه
دلالة ومما يشبهه قياس ما كانت العلة فيه مقبولة
اي مقتضيه للحكم ولا تحسن تخلف الحكم عنها عقلا في الفرع لان العلة
مؤثرة بحيث لا يمكن التخلف كقياس الضرب على التافف اللوالد
في التحريم بعلة الايداف انه لا تحسن تخلف التحريم في الضرب وبعضهم
سمي هذا نحو الخطاب وجعله من المدلول عليه باللفظ **وقياس**
الدلالة هو الاستدلال باحد النظمين على الاخر ومما ان
تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة اي لا تكون مقتضيه
حتما بل يكون الحكم فيه بعلة مستنبطة وجوز ان يترتب الحكم بها
في الفرع وهو الظاهر وجوز ان لا يترتب مثاله الزكاة واجبة في
مال الصبي قياسا على وجوبها في مال البالغ بخلافه انه دفع حاجة
الفقر فجاء من المال النامي وجوز ان يلحق الصبي بالبالغ في
الوجوب كالحج ولضعف بينه بخلاف البالغ **وقياس التشبيه**
هو الفرع المتردد بين اصلين فليحق باكثرهما تشبيها مثاله
العبد المقتول تشبه سائر المملوكات في الحكم فيلزم فيه على المقاتل

وان رادت على الدية واجماع ان كلامها بيع وشترى ونسبه
 في الصورة واجماع ان كلامها نفس معصوم لكنه بالمال اشبه
 بدليل انه بيع وبورث وبوصى به وبوهب ولوقف وتضمن جزاؤه
 بما نقص من القيمة وحاصله تعارض مما سترجح احدهما وضبط
 هذه الاقسام ان الفرع المطلوب حكمه بالقياس اما ان يتردد بين
 اصلين او لا وللأول قياس لنسبه والثاني ما ان تكون العلة
 فيه حيث يمكن في العقل الغاوها في الفرع او لا والأول قياس
 الدلالة والثاني قياس لعله وقد اختلفوا في تفسير قياس النسبه
 وقد اوضحته في شرح المنهاج **ومن شرط الفرع ان يكون**
مناشئاً للأصل فمما يجمع به سبها بل في تفاوت بينه وبين
 الأصل فلا بد ان تكون علة مماثلة لعلة الأصل اما في عينها كقتل
 النفس على الحرم بجامع السكر او في جنسها كقياس وجوب لقصاص
 في الاطراف على القياس في النفس بجامع الجناية **ومن شرط الأصل**
ان يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين لكن بشرط ان لا
 يكون العلته مختلفين فيكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن
 خصم فالشرط بثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس **ومن**
شرط لعله ان تظهر في معلولاتها فلا ينتقض لفظاً
ولا معنى فان انتقضت لفظاً بان صدقت الاوصاف المعبر
 عنها في صورة بدون الحكم او معنى بان وجد المعنى المعدل به

حكمه

في صورته بدون الحكم فلا يصح القياس مثال الاول القتل بالمشقة
 بوجوب القصاص كالقتل بالحد وواجب بينهما القتل العمد والعدوان
 فينتقض ذلك بقتل الوالد فانه لا يجب به قصاص مع وجود
 لفظ الجماع ومثال الثاني من لم يبيت الصيام من الليل يعرى
 اول صومه عن السنة فلا يصح كعراء اول صلاة منها فيجعل عراء
 اول الصوم من السنة علة لبطلانه فينتقض بصومه التطوع فانه
 يصح بدو التبتيت فقد وجدت العلة وهو العرى بدون الحكم
 وهو عدم الصحة في النقل وما اختاره المصنف من ان النقض
 قادح مطلقاً اختاره في جمع الجوامع وعزاه للشافعي وقال ابن
 السمعاني في القواطع وهو مذهب الشافعي وجميع اصحابه الا
 القليل وقيل لا يقدح مطلقاً وقيل لا يقدح حيث وجد مانع للتخلف
 واختاره البيضاوي والصفى الهندي وعزاه في جمع الجوامع
 لا كره فقهاين قال البيضاوي واما الوارد استثناء يعني عن القاعدة
 الكلية اورد على جميع المذاهب فانه لا يقدح كمسيلة العرايا فالحا
 وردت على جميع ما علة به الكيل والطعم والقوت والمال مع
 انه غير قادح في عالية احدها لان الاجماع منعقد على ان حرمة
 الربا معدلة باحدها فلا يقدح الاستثناء في عالية الاراء لاجتماع
 دل على العلية من النقض على عدم العلة والا يلزم الاجماع على الخطأ
 وانه باطل **ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النوع**

أي يكون الحكم مساويا للعلة في الوجود والعدم فيكون تابعا لها
 ان وجدت وجد وان انتفت انتفى **والعلة هي الحالة للحكم**
 أي العلة هي الوصف المناسب يترتب الحكم عليه مثل دفع حاجة
 الفقير فانه مناسب لا يتجارب الزكاة **والحكم هو المطلوب للعلة**
 يعني مرتب عليها لا لها المتوان بذاته فان مذهب جمهور اهل السنة
 ان العلة اشارة يستدل بها المجتهد على وجوب الحكم **باب**
واما الخطر والاباحة فمن الناس من يقول ان الاشياء
على الخطر الا ما اباحته الشريعة فان لم يوجد في الشريعة
ما يدل على الاباحة فيمتسك بالاصل وهو الخطر ومن
الناس من يقول بضاة وهو ان الاصل في الاشياء على الاباحة
الا ما حظره الشرع أي صفة الافعال الاختيارية قبل البعثة
 قبل مباحة أي ما دون فيها مع عدم الحرج ومن لم يحطوا أي محرمه
 ثابت الحرج فيها في حكم الشرع وقيل بالوقف والله ذهب الشيخ ابو
 حسن لا شعري وفسر بعضهم بعدم الحكم وهو الصحيح تفسيره
 بعدم العلم بالحكم يعني هل هذا حكم أم لا واذا كان هذا حكم
 ولا يدري ما هو فلا يتعلق حكم باجده قبل البعثة والمعتزلة فيه
 تفصيل ذكرته في شرح المنهاج واما بعد البعثة فالمختار ان الاصل
 في الاشياء النافعة الاباحة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
 والاصل في الاشياء الضارة التحريم كحدث ابن حجة لا ضرر ولا ضرار

أي في ديننا أي لا يجوز ذلك قال السبكي الاموال النافعات من
 المنافع والظاهر ان الاصل فيها التحريم كحدث الصحاح ان
 دمائم واما الحكم واعراضكم عليكم حرام فخص به عموم الاله السنة
 وغير ساكت عن هذا الاستثناء وقوله فان لم يوجد في الشريعة
 ما يدل على الاباحة فيمتسك بالاصل وهو الخطر يدل على ان كلامه
 فيما بعد البعثة والله اعلم ولم يذكر المصنف مسيلة شكر المنعم
 مع الهاقرية من هذه المسيلة لانها لا يكاد ينطق بها شيء من احكام
 الفروع بخلاف هذه المسيلة **باب** **ومعنى استصحاب**
الحال هو عدم الاصل ان يستصحب الاصل عند عدم الدليل
الشرعي فان لم يجد المجتهد الدليل الشرعي بعد البحث عنه بقدر كفايته
 فيستصحب لعدم الاصل الذي لم يثبت له الشرع كصور رجب فلا
 يجب باستصحاب لعدم الاصل وهو وجه جزمنا ونقي من مسائل
 الاستصحاب استصحاب مقتضى العموم او النص لان رد المعنى
 من مخصص وناسخ فهو حجة ايضا فيعمل بها الى وروده وقيل لا
 يسمى استصحابا واستصحاب حكم دله الشرع على ثبوت لوجود
 كثبت الملك بالشر او شغل الذمة عن قرض او اتلاف اذا لم
 يعرف وفاؤه فهو حجة مطلقة وفيه خلاف واستصحاب حال الاجماع
 في موضع الخلاف بان مجموعا على حكم في حال واختلاف فيه في حالة اخرى
 الاكرون على انه لا يباح باستصحاب ملك في هذه مثال الخارج النجس

من
 في
 في
 في
 في

من غير السيلين لا ينقض الموضوع عندنا استصحابا لما قبل الخروج من بقاياه المجمع
 عليه اذ علمت هذا بالاستصحاب الذي نقول به دون الحقيقة ونصرف
 الله الاسم هو ثبوت امر في الزمان الثاني لثبوته في الزمان الاول
 لا متقاما يصلح ان يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله مالك شخص
 عشر دينار ناقصة تزوج رواج الكاملة فعندنا لا زكاة فيها
 للحنفية فاما ما عكسه وهو ثبوت الامر في الاول لثبوته في الثاني فاستصحابا
 مقلوب كان يقال في المكيال الموجود الان كان على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باستصحاب حال في الماضي قال السككي ولم نقل الاصحاح
 به الا في مثله واحد سننها في شرح منهاج الاصول الكبر وتركتها
 هنا خوف الاطالة **باب الترجيح** **واما الادلة**
فقديم الجاهل بها على الخفي اذ لم يكن الجمع بينهما كما تقدم كقديم
 الظاهر على المأول **والموجب للعلم على الموجب للنظر** كقديم
 القطعي على المتواتر على الظني كخبر الواحد **وقدم النطق** وهو الذي
 سبق تفسيرا للمصنف **القياس الجلي** **وقدم القياس الجلي على القياس**
الخفي وذلك كقديم قياس الاول والمساوي على الادون **فان**
وجد في النطق ما يغير الاصل اي لعدم الاصل المتقدم فواضح انه
 يعمل بالنطق **والا** اي وان يوجد في النطق ما يغير عدم الاصل
فيستصحب الحال وهو عدم الاصل **باب الاجتهاد**
 والتقليد والافتاء والاستفتاء **ومن شرط المفتي** وهو العالم

الفقه

الفقيه المجتهد **ان يكون عالما بالفقه اصلا وفهما خلاقا ومذهبا**
 اي لمسايل الفقه وقواعد ومروعة وما بها من الخلاف والمذاهب
 المستقرة ليذهب الى قول منه ولا يخالف الاجماع باحداث قول يخالف
 ولا يشترط حفظها بل كفى معرفته بان ما افتي به ليس مخالفا للاجماع
 اما بان يعلم موافقة لعالم او يظن ان تلك الواقعة حادثة لم
 يسبق لاهل العصر المتقدم فيها كلام وذهب بعضهم الى ان
 مراد المصنف بقوله اصلا وفهما طرق الاحكام من كتاب او سنة
 او اجماع او قياس او غيرها ولعل هذا القليل ففهم من قوله اصلا
 الكتاب والسنة ومن فرعا القياس والاجماع **يكون هذه الاربعة**
ادلة الفقه لا الفقه والاضايات للمصنف ذكر في السنة ولعل
 مراد المصنف بالاصول الفقه وجعله من الفقه تغليبا للفقه على
 او يكون مراده من الاصل قواعد الفقه كقول صاحب التبيين هذه
 كتاب مختصر في اصول مذهب الشافعي والله اعلم وصح ابن
 الصلاح اشتراط معرفة المجتهد للفقه كالمصنف وقال البيضاوي لا حاجة
 الى الفقه لانه نتيجة الاجتهاد **وشرط المجتهد ان يكون كاملا** **ادلة**
في الاجتهاد اي ان يكون ذو ملكة اعني هيئة راسخة في النفس يدرك
 بها من شأنه ان تعلم من جهة استنباط الاحكام الشرعية بان يعرف
 كيفية النظر في استفادة المجهول من المعلومات لان المجتهد هو
 المستفهم وسعه في درك الاحكام الشرعية واستنباطها فلا

قوله
 الكتاب
 الفقه
 على علوم
 واه خص بالاصول
 الاجتهاد

بدله من العلم بكيفية النظر فيعرف شرائط الحدود والبراهين
وكيفية تركيب مقدماتها واستنتاج المطلوب منها ومعرفة
شرائط القياس المعتمدة وأحوالها ومنه الاجتهاد ان يكون
عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من النجوى وهو
علم بقوانينها ومنها احوال الكلمات من الاعراب والبناء واللغة
ومو لفظ وضع لمعنى اى العلم بلغة العرب مركباتها ومفرداتها
لانه قاعدة الاجتهاد لان شرعنا عربي ولا تتم معرفة المعرفة كلام
العرب فاذ لا الالفاظ متوقفة على النجوى ومعرفة الالفاظ متوقفة
على اللغة ومن هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحققة والمجاز
والاطلاق والتقييد وغيره مما سبق ولا بد من معرفة الناصح والمنسوخ
من الكتاب والسنة ليلا يحكم بالمنسوخ الممتزك **ولا بد من معرفة**
الرجال الذين هم رواة الاخبار واحوالهم في القوة والضعف
ومعرفة طرق اخرج والتعديل لان الادلة لا اطلاع عليها الا بالنقل
ولا بد من معرفة النقلة واحوالهم ليعرف المنقول الصحيح في اخذ
به والفاصد فتركه ويكفي في الخبر محال رواه في زماننا الرجوع
الى ائمة ذلك من الحديث كالا امام احمد والبخاري ومسلم والشافعي
داود ونحوهم لانهم اهل المعرفة وبذلك يجوز اخذ بقولهم
كما يؤخذ بقول المقومين في القم وايضا فليتذرك في زماننا
الا بواسطة ومنه اولى من غيرهم ولا بد للمجتهد من معرفة **تفسير**

٢٦
الآيات الواردة في الاحكام والاخبار الواردة فيها اى في
الاحكام لانه لا يمكن الاستنباط الا بمعرفة هذين الامرين والذكر
يتعلق بالاحكام من الكتاب خمس مائة آية كما قال الامام الرازي وقبل
مائة واستشكل لان تبين آيات الاحكام من غيرها متوقف
على معرفة الجميع ولا يمكن المجتهد تقليد غيره في غيرة والقرايح تتفاوت
في استنباط الاحكام وفهم من اشتراط المعرفة انه لا يشترط حفظ
وبه صرح الامام الرازي وغيره بل يكون عارفا بواقعه حتى يرجع اليه
في وقت الحاجة ولا يشترط ايضا حفظ السنة المتعلقة بالاحكام ولا
معرفة الجميع كما في الكتاب قال الغزالي وكيفية ان يكون عند اصل صحيح
تجمع احاديث الاحكام كسنة داود قال النووي والتمسك به كما
يصح لانه لم يستوعب الصحيح من احاديث الاحكام ولا معظه وكما
في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكم ليس في سنة داود واما
علم الكلام فقال البيضاوي يتبع الفقيه من الاصوليين الحاجة اليه
بمعنى الاجتهاد لا مكان الاستنباط لم يجزم لعقيدة الاسلام وقال
الرافعي عند الاصحاب من شروط الاجتهاد معرفة اصول العقائد
قال الغزالي وعندى انه يكفي اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها
عاطري المتكلمين وعلم بما ذكر المصنف في شروط المجتهد انه لا بد ان
يكون عاقلا ومعرفة اسباب النزول في آيات الاحكام فان الخثرة
بما تشد الى فهم المراد ومعرفة شروط التواتر والاحاد وكل

هذا من الالاجتهاد ولا بد ايضا من البلوغ ولا يشترط المذكورة
والحرية وكذا العدالة في الاصح كما مر في الاجماع وانما يشترط الامور
المتقدمة في المجتهد المطلق **ومن شرط المستفتي ان يكون من**
اهل التقليد ما لا يكون مجتهدا مطلقا فيقلد المفتي في الفتا
قال تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فان كان مجتهدا مطلقا
فلا يجوز الاستفتاء ولا التقليد لا بعد الاجتهاد ولا يقلد كما اشار
اليه بقوله **وليس للعالم** يعني المجتهد **ان يقلد** لتمكنه من الاجتهاد قال
البيضاوي اما يجوز معنى الاستفتاء في الفروع واختلف في الاصول
يعني في الاستفتاء والتقليد وقال في جمع الجوامع ان اريد بالتقليد
الاحذ بقول الغير لغير وجه مع احتمال شك او وهم كما في تقليد امام
في الفروع مع تجوز ان يكون الحق في خلافه فهذا لا يكفي في الايمان
عند احد وان اريد به الاعتقاد الجازم كما لو جوب فهذا كاف في
الايمان ولم يخالف في ذلك الا ابو هاشم **والنقل قول**
القائل بالاجتهاد ذكره المقلد **فصل في هذا قول النبي صلى**
الله عليه وسلم مما ذكر من الاحكام **يسمى تقليدا او منهم من**
قال التقليد قول قول القائل وانت لا تدري من ان
قائله ولا معرفة لك بما خذ في ذلك **فان قلنا ان النبي صلى**
الله عليه وسلم كان بالقياس وان له صلى الله عليه وسلم ان
يجتهد وهو الاصح وقول الجمهور **فيجوز ان يسمى قبول قوله**

يقول

صلى الله عليه وسلم **تقليدا** لاحتمال ان يكون عن الاجتهاد وان يكون
عن وحي وان قلنا لسر له الاجتهاد فلا يسمى قول قوله تقليدا لانه
يستند الى الوحي الصريح **واما الاجتهاد فهو بذل الوسع في**
بلوغ الغرض المقصود من العلم لحصله **فالمجتهد ان كان كاملا**
الاجتهاد كما سبق فان اجتهد في الفروع فاصاب فله اجران
اجر على الاجتهاد واجر على اصابته وان اجتهد في الفروع
والخطا فله اجر واحد على اجتهاده **ومنهم من قال كل مجتهد**
في الفروع التي لا قاطع فيها **مصيب** ونسبت الى الشيخ ان كتب
الاشعري والقاضي انهما الباقلاني بناء على ان حكم الله تعالى تابع لظن
المجتهد فما ظنه فهو حكم الله في حقه وحق مقلده قال البيضاوي
والمختار ما صح عن الشافعي رضي الله عنه ان في احكامه حكم معين
عليه اماره من وجدها اصاب ومن فقدتها اخطا ولا ياتم واختار
الامام الرازي وكلام المصنف مشعر باختيان حيث ذكر دليله
فيما ياتي ولم يذكر دليل الاول وقوله ان كان كاملا لانه يدل على ان
المجتهد على فئتين كامل الاله وغيره وهو كذلك لان كامل الاله **هو المجتهد**
المطلق الذي لا يجوز له التقليد وغيره اما مجتهد
المذهب اي المقلد لامام من الامة فلا يشترط فيه معرفة قواعد
امامه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامام فيها نصا اجتهد فيها على
مذهبه وخرجها على اصوله واما مجتهد الفتيا وهو المبتكر في مذهب

الله في مر

عمر عايشة ما لدعاء دعوا بن الوالدين صلح
فقال اتقبلون الصياد فما قبلهم ما لم
او امكلكم ان نزع الله من قلبكم الرحمة

وقال النبي صلح لا يرد القدر الا الله
ولا يزيد في العبد الا البر وقال ان
لبحرهم الذرق بالذنب يصيبه
رضا الله في رضا الوالد
في رضا الوالد
وقال الدم معلنة بالعشر فيقول من وطئ
ومن قطعني قطعته الله

٣٩
عن علي بن ابي طالب انه قال اذا دخل الملك محلة اغمى العقول
وحيلت حدودها ان تفرج الا من قبله

وقال النبي خلق الله الخلق فلما فرغ منه فامسك الدم فاني
المرققا الله منه قالت هذا مقام العايد بكل من القطر
الا بد صين اراجل من وصلكن واطمع من قطعكن قال النبي
وقال لا بد من الحنة قاطع
وقال من الكب يترشم الرجل حاله
قالوا ما رسول الله او يترشم الرجل
قال نعم ترشم الرجل في شيبه
انه في صلبه

وقال من اراد ان يفس له في امره ويبتعد عنه
فليصلح امره